مخرجات المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي
حول تعزيز دور المرأة في المجتمع

أثرها على الأردن

هذا المشروع بالمشاركة مع
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

دراسة أجرتها

المبادرة النسوية الأورومتوسطية

الباحثة وفاء الخضرة

هذا المشروع بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

الإستنتاجات الوزارية الأورومتوسطية
حول تعزيز دور المرأة في المجتمع

أثرها في الأردن

دراسة أعدتها

المبادرة النسوية الأورمتوسطية

الباحثة الدكتورة وفاء الخضرا

تشرين ثاني 2015

ترجمتها الى العربية

نادية الشريف

أعدت هذه الدراسة بناء على مساهمات الأشخاص المشاركين في المقابلات المتعمقة وفي الاستبيانات. ولا ينبغي في أي حال من الأحوال الاعتبار بأن المحتوى يعكس الموقف الرسمي للإتحاد الأوروبي أو وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية أو المبادرة النسوية الأورمتوسطية IFE-EFI. وليس هناك حقوق نشر وتأليف ملحقة بهذه المطبوعات. ويمكن إعادة إصدارها بالكامل أو جزئيا بدون موافقة مسبقة من المبادرة النسوية الأورمتوسطية. ولكن ينبغي الإعلان عن المصدر.

شكر وعرفان

نود أن نعرب عن خالص امتناننا وشكرنا للمؤسسات والهيئات والأفراد الذين جعلوا هذا البحث ممكنا. وشكر خاص كذلك لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية على دعمهم ومتابعتهم المستمرة.

ونود أن نعبر عن وافر امتناننا لمنظمات المجتمع المدني والخبراء المستقلين على تعاونهم وأفكارهم والوقت الذي كرسوه لعملية البحث. ونود أن نشكر بشكل خاص المنظمات المحلية وضباط الإرتباط المحليين لجمعية النساء العربيات على المساعدة في جمع البيانات.

نحن مدينون بالشكر الخاص لمساعدة الأبحاث آمنة الحلوة لعملها وتفانيها في جميع مراحل عملية استكمال المقابلات ولتارا وخيان لعملها الدؤوب في أعداد وكتابة الدراسة المكتبية.

قائمة المحتويات

تمهيد 4

الملخص التنفيذي..... 6

المقدمة 9

الجزء 1: دراسة مكتبية 12

1. **الوضع الحالي للمرأة وحقوق المرأة** 12

2. الديمقراطية و الحكومية 15

3. التنمية الإجتماعية والبشرية 19

الجزء 2: المرحلة النوعية.....21

1. حقوق المرأة في الأردن 22

2. العملية الوزارية الأورومتوسطية: المعرفة والدور والأثر.....26

3. الإجراءات الموضحة في الإستنتاجات الوزارية والتي ينبغي تناولها بصورة أكثر إلحاحا ولماذا 31

الجزء 3: المرحلة الكمية تحليل نتائج الإستبيان 37

الإستنتاجات والتوصيات.....54

الملحقات.....57

الملحق 1: الاستنتاجات الوزارية لباريس 57

الملحق2: قائمة الشخصيات التي تم مقابلتها.....64

الملحق 3: إستبيان.....67

تمهيد

تشكل الإستنتاجات الوزارية الناتجة عن العملية الوزارية الأورومتوسطية المتعلقة بتعزيز دور المرأة في المجتمع، والمعروفة أيضاً باسم عملية اسطنبول/مراكش، وثيقة توضيحية سياسية. وقد اتفقت عليها الحكومات، وهي تشير إلى إرادتها السياسية وإلتزامها بالعمل على تحسين وضع حقوق المرأة وتعزيز المساواة الجندرية في بلدانها المعنية وفي المنطقة بأسرها. ومن خلال هذه الإستنتاجات، تقر الحكومات بضرورة معالجة أوجه عدم المساواة والتمييز القائم على النوع الإجتماعي. وبالتالي، أصبحت الإستنتاجات الوزارية أداة إقليمية فريدة من نوعها لحقوق المرأة.

وفتحت عملية اسطنبول/مراكش الطريق للحركة النسائية في العالم العربي وأوروبا لتعزيز تحليل نسوي مشترك ومعالجة القضايا ذات الإهتمام المشترك عبر بلدان البحر الأبيض المتوسط. وتتضمن هذه القضايا مشاركة المرأة في المجالات العامة، والسياسية والإقتصادية، والتعليم الحساس للنوع الإجتماعي، وتحسين التشريعات وتطبيقها، والعنف ضد المرأة والصور النمطية للنوع الإجتماعي. وأدى ذلك الى إعداد خطاب مشترك وإقامة تعاون متضامن مطلوب لإحداث تغييرات تحويلية في النظام الأبوي العالمي. وعلاوة على ذلك فإن المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي قد وسع من فرصة إجراء حوار يشمل اطراف معنية متعددة من منظمات حقوق المرأة وصناع القرار حول المساواة بين المرأة والرجل وتعزيز مشاركة المرأة في جميع مناحي الحياة. مما ساعد على بناء أجندة مشتركة للمساواة بين المرأة والرجل على المستوى الإقليمي والوطني.

وتتابع المبادرة النسوية الأورومتوسطية عن كثب المؤتمر الوزاري، ففي عام 2011 أطلقت المبادرة النسوية الأورومتوسطية حملة إقليمية بعنوان ***"المساواة أولا"*** لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل في المنطقة الأورومتوسطية وتسليط الضوء على الصلة بين حقوق المرأة وبناء الديمقراطية. وتدعم هذه الحملة المؤتمر الوزاري كأداة اقليمية رئيسية للنهوض بحقوق المرأة و تعزز الإستنتاجات الوزارية كجزء من إطار الحقوق الدولية للمرأة المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة سيداو، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات اللاحقة، وأهداف التنمية المستدامة، وإتفاقية إسطنبول لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري. يؤكد الإطار العام هذا على المساواة الجندرية كهدف بحد ذاته وكذلك شرط لتحقيق التنمية و أهداف أخرى. انه لمن المهم اليوم و أكثر من أي وقت مضى أن يتم تدعيم نهج الإتفاقيات الدولية والأدوات الإقليمية والوطنية من أجل تحقيق المساواة الجندرية كجزء من إطار واحد يعمل على النهوض بحقوق المرأة على أنها حقوق إنسان عالمية.

وكان المؤتمر الأورومتوسطي حول *"حقوق المرأة وبناء الديمقراطية: تعزيز أجندة مشتركة للمساواة بين النساء والرجال"* الذي عقد في حزيران/يونيو 2013 في عمان، تتويجا لهذه الحملة وصدرت عنه توصيات للمؤتمر الوزاري الذي عقد في باريس في أيلول/سبتمبر من عام 2013. والإستنتاجات الوزارية لمؤتمر باريس هي أهم مرجعية سياسية مشتركة لتعزيز حقوق المرأة والمساواة الجندرية ضمن الشراكة الأورومتوسطية.

وتهدف الدراسة الحالية إلى المساهمة في نشر الوعي في الأردن حول الإستنتاجات الوزارية، وتقديم

التصور القائم في الأردن بشأن أثرها ودورها كأداة للسياسات. ونحن نعتقد بأنها سوف تساهم في استدامة الحوار مع المجتمع المدني وستساعد صناع القرار على إتخاذ إجراءات ملموسة من شأنها أن تؤكد على الدور القيادي للأردن في العملية الوزارية.

الملخص التنفيذي

تُشَكِّل العملية الوزارية الأورومتوسطية حول "تعزيز دور المرأة في المجتمع" والمعروفة أيضا بعملية إسطنبول/مراكش أداةً رئيسية لتقوية ودعم حقوق المرأة والمساواة الجندرية في ظل التغيرات المستمرة في المنطقة بأجملها. وبدأت العملية بالمؤتمر الوزاري الأول في 2006 في إسطنبول، حيث تم تبني إطار إسطنبول للعمل المشترك 2006-2011. وتم عقد المؤتمر الوزاري الثاني في 2009 في مراكش الذي أعاد التأكيد على التزامات الوزراء بهذه العملية وبالمساواة بين المرأة والرجل. وعُقِدَ المؤتمر الوزاري الثالث في أيلول 2013 في باريس وأعاد التأكيد على أهمية هذه العملية، لاسيما في سياق التحولات السياسية المستمرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط. وأعاد الوزراء التأكيد على الإلتزام بالصكوك الدولية لحقوق المرأة التي دولهم أعضاء فيها، بالإضافة الى التزامهم بالنهوض "بالمساواة بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، بحكم الواقع وبحكم القانون"؛

ويلعب الأردن دورا حاسما في هذه العملية. وقد استضاف الأردن حواريْن إقليمييْن يشملان العديد من الاطراف المعنية بالإضافة الى المؤتمر الأورومتوسطي لحقوق المرأة حيث اجتمع أصحاب الشأن والمجتمع المدني، وتم تقديم توصيات للمؤتمر الوزاري الذي عقد في باريس.

وقامت المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE–EFI نتيجة لذلك بتنفيذ مشروع "تحسين المساواة الجندرية والحكم الديمقراطي في الأردن" في إطار برنامج وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية "دعم الحكم الديمقراطي في الأردن" الممول من الإتحاد الأوروبي. وكجزء من المشروع، تسعى هذه الدراسة لتحسين المعرفة بمفهوم ودور وأثر الإستنتاجات الوزارية في الأردن. وتستعرض الدراسة كذلك وضع حقوق المرأة في الأردن وتتحدث عن توصيات السياسات في سياق المؤتمر الوزاري الرابع القادم المخطط عقده في 2016.

تمت الدراسة على ثلاثة مراحل: الدراسة المكتبية، والمرحلة النوعية المكونة من مقابلات معمقة بالإضافة الى مناقشات مجموعات التركيز، والمرحلة الكمية المتمثلة بالإستبيانات.

هدفت الدراسة المكتبية الى توفير نظرة عامة عن الوضع الحالي لحقوق المرأة المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الأردن، بالإضافة الى القيود والعقبات التي تحول دون توفير هذه الحقوق بالكامل. وفي حين أن وضع المرأة الأردنية تحسن بشكل كبير من حيث التعليم والصحة و متوسط العمر المتوقع، الا أن التقدم الذي أحرز في هذه المجالات لم يجسر بعد الفجوة الجندرية بشكل تام. ولا تزال القيود مفروضة في مجالات أخرى مثل التمثيل والمشاركة في المجالين العام والسياسي، والتعليم والتمثيل النمطي للنوع الإجتماعي للمرأة، والتوظيف والتقدم الملموس على صعيد القوى العاملة، وحالات الإنصاف في المجال الإجتماعي. والقيود القانونية تفاقم من هذه الأمور. وقد زادت الفجوة بين المرأة والرجل في الأردن مع انتشار التيارَين القومي والمحافظ مما تسبب بردة فعل مضرة ضد حقوق المرأة.

تم في **المرحلة النوعية** جمع آراء الأطراف الفاعلة الرئيسية الأردنية في الحياة الإجتماعية والسياسية فيما يتعلق بالإستنتاجات الوزارية والدور الذي يلعبه الأردن في العملية الوزارية الأورومتوسطية. تقر هذه المرحلة بالتطورات الإيجابية المتعلقة بحقوق المرأة خلال العقد الأخير من خلال تعديل وإدخال تشريعات مرتبطة بتقوية منظمات حقوق المرأة بالإضافة الى نشاطها الفاعل وتعاونها على المستوى الدولي.

الا أنه لايزال هناك حاجة لبذل الكثير من الجهود. وتُعْتَبَر الثقافة والتقاليد أحد العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق إنجازات في مجال حقوق المرأة، حيث يتم من خلالها تحدي حقوق المرأة بشكل مستمر من قبل المعايير الثقافية المحافظة التي تؤثر على حرية واستقلال المرأة.

والعقبة الثانية المهيمنة هي السياق الإقليمي. وتؤثر كافة الصراعات المستمرة في سوريا والعراق، واحتلال فلسطين، وزيادة التطرف الديني في أعقاب الإنتفاضات في 2011 تأثيرا سلبيا على الميادين الإجتماعية والسياسية للبلاد.

وأظهرت **المرحلة الكمية** التي تم فيها توزيع استبيانات ذاتية (484 استبيانا) أن العملية الوزارية مجهولة على نطاق واسع، وان انتشارها المحدود حدث بشكل رئيسي من خلال الإعلام والوسائل الأخرى. وينبغي التعامل مع الإستنتاجات كنقطة مرجعية للسياسات التي من الممكن أن يكون لها تأثير دائم على حقوق المرأة. ولهذا الغرض، ينبغي إنشاء هيئة من أجل رصد ومتابعة التنفيذ من قبل البلدان المُوَقِّعَة.

والعقبات الرئيسية التي تُعَرْقِل تنفيذ الإستنتاجات الوزارية هي مشابهة لتلك التي تُعِيقُ تحقيق الإنجازات في ميدان حقوق المرأة. وهي بصورة خاصة السياق الإقليمي، والترويج للأمن كقضية ذات أولوية عليا، وتطوير خطاب محافظ يعارض المساواة الجندرية وحقوق المرأة، وقضية اللاجئين، والصعوبات المتأصلة في العمل في مجال حقوق المرأة. ويعتبر هذا الجزء من الدراسة كدعوة للحكومة للإيفاء بالتزاماتها بشأن حقوق الإنسان وحقوق المرأة و يُبْرِزُ كذلك دور الأردن في العملية الأورومتوسطية والحاجة لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

ويلعب التعليم دورا حاسما في تنمية الفرد والمجتمع والدولة. فينبغي ان تأخذ المشاريع و المبادرات التي تُعنى بتحسين تعليم المرأة بعين الاعتبار العوامل العديدة التي تحول دون تحقيق المساواة الجندرية.

ويؤدي التمثيل النمطي للمرأة القائم على النوع الإجتماعي في الإعلام الى نشر وتطبيع معايير ضارة. وعلاوة على ذلك، يقوم الإطار القانوني بالتمييز على أساس النوع الإجتماعي، في حين أنه ينبغي بدلا من ذلك أن يوفر للمرأة حقوقا وحريات متساوية، بما في ذلك التواجد والحركة في الفضاء العام والمواطنة الكاملة.

ويُنظَر للتمييز على نطاق واسع بأنه قابل للتبرير وفقا للظروف، حيث تشير هذه النتيجة الى مستوى عالي من التساهل المجتمعي في اجازة التمييز ضد المرأة. وهذا يبرز اثر التقاليد و اهمية زيادة التوعية والتعليم.

كان الرأي العام حول الإستنتاجات الوزارية إيجابي للغاية والتصور السائد هو بأن الحكومة الأردنية تسير في الطريق الصحيح نحو اثبات اهمية وضع حقوق المرأة أولوية سياسية عليا إلا أن سرعة تحقيق ذلك بطيئة نوعا ما. وهم يعتقدون أيضا أنه ينبغي على الأردن حيث باستطاعته أن يلعب دورا رياديا في العملية الوزارية الأورمتوسطية.

ومن الممكن تلخيص إستنتاجات الدراسة كالتي:

- التوعية و التعليم الحساس للنوع الإجتماعي للنساء والرجال وسيلة اساسية تساهم في التصدي للتأثير السلبي لكل من الثقافة والتقاليد على حقوق المرأة.
- يجب إبطال وتعديل القوانين التمييزية.
- إدماج المساواة الجندرية على المستوى الوزاري عبر إنشاء آلية تنفيذية.
- أن تقوم الحكومة باتخاذ التدابير الازمة لدعم المشاركة الفعالة للمرأة ودورها في جميع مناحي الحياة العامة ينبغي أن تصبح أولوية.
- تعزيز القيادة عند المرأة أمر ضروري لتسهيل وصولها الى مجالات صنع القرار.
- الحوار بين صانعي القرار وقادة الرأي ومنظمات حقوق المرأة أساسي من أجل إنشاء مجتمع يكون فيه للنساء والرجال قيمة متساوية.
- تشكل التوعية بالإستنتاجات الوزارية مكسبا كبيرا لحقوق المرأة ليس فقط في الأردن بل في المنطقة بأكملها.
- ينبغي على الأردن حيث باستطاعته أن يقوم بتعزيز دوره القيادي في العملية الوزارية الأورمتوسطية.

المقدمة

1. المعلومات الأساسية

فتحت الإنتفاضات التي شهدها العالم العربي من أجل التغيير الإجتماعي المجال للإصلاح والتقدم نحو الديمقراطية والعدالة الإجتماعية ونحو الدولة المدنية وتبني دساتير جديدة تضمن الحقوق والحريات المدنية والسياسية للجميع. وقد فتحت مجال الحوار بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الجديدة الناشئة. إلا أن الطريق ما زال طويلا أمام الوصول الى الإعتراف بأن حقوق المرأة والمساواة الجندرية يمثلان أولوية في هذه العمليات.

حتى لو كان المشهد السياسي يتغير باستمرار، وتبدو الأحداث المستمرة أنها توسع نطاق الإمكانيات للمرأة للمشاركة في الحياة العامة وفي السياسة، فإن النظام الإجتماعي والقيم التي يحكمها النظام الأبوي تبقى الى حد كبير غير مُعْتَرَض عليها. وتساهم زيادة الأصولية الدينية والسياسية المحافظة في الحيلولة دون تمتع المرأة بحقوق مواطنة متساوية وكاملة. وفي بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، تتشكل المخاوف المتعلقة بالنوع الإجتماعي من التفسير القضائي أو السياسي أو الإجتماعي للنماذج الدينية المهيمنة، وتشهد استمرار الممارسات التمييزية ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، فإن ثقل الثقافة والتقاليد يعيق تحقيق المساواة الجندرية. وهناك في أوروبا فجوة كبيرة بين المساواة الشكلية والمساواة الجوهرية. ويبقى مستوى العنف ضد المرأة مرتفعا للغاية ولاتزال الطريق طويلة أمام تحقيق المساواة.

في هذا السياق، تُشَكِّل العملية الوزارية الأورومتوسطية حول "تعزيز دور المرأة في المجتمع" أداةً رئيسيةً لتعزيز ودعم تقوية حقوق المرأة والمساواة الجندرية في ظل التغيرات المستمرة في المنطقة بأجملها. والعملية المعروفة ايضا بعملية إسطنبول/مراكش بدأت بالمؤتمر الوزاري الأول في 2006 في إسطنبول، حيث تم تبني إطار إسطنبول للعمل المشترك 2006-2011. وتم عقد المؤتمر الوزاري الثاني في 2009 في مراكش الذي أعاد التأكيد على التزام الوزراء بهذه العملية وبالمساواة الجندرية.

عُقِدَ المؤتمر الوزاري الثالث في 12 أيلول 2013 في باريس تحت الرئاسة المشتركة لكاثرين أشتون، الممثلة العليا للإتحاد الأوروبي ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، وريم أبو حسان، وزيرة التنمية الإجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية ونجاة فالو- بلقاسم، وزيرة حقوق المرأة والناطقة الرسمية بإسم الحكومة الفرنسية بصفتها الدولة المضيفة.

أعاد المؤتمر الوزاري الذي عقد في باريس التأكيد على أهمية هذه العملية، لاسيما في سياق التحولات السياسية المستمرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط وأقر بالدور المهم الذي تلعبه المرأة فيها. وأدان الوزراء كافة أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات، وذلك يشمل الصراعات المسلحة، وعمليات الإحتلال، والأوضاع ما بعد الصراعات، وأقروا بأن المرأة "تمثل قوة رئيسية للتغيير والتنمية في كافة قطاعات المجتمع". وأعادوا التأكيد على الواجبات والإلتزامات بالصكوك الدولية الخاصة بحقوق المرأة والتي تكون الدول أطرافا فيها، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، سيداو والبروتوكول الإختياري، وإعلان ومنهاج عمل بجين وبرنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وأعادوا التأكيد على إلتزامهم بتعزيز "المساواة بين

المرأة والرجل من حيث الحقوق المدنية والسياسية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، بحكم الواقع وبحكم القانون"؛ (راجع الملحق 1).

ويلعب الأردن دورا حاسما في هذه العملية. وعُقِدَ المؤتمر الوزاري في باريس تحت الرئاسة المشتركة للأردن. وقبل انعقاد المؤتمر الوزاري شارك حوالي 400 ممثل من المجتمع المدني وأعضاء البرلمان والأعيان وممثلين عن الوزارات المختلفة والإعلام والمجال الأكاديمي في حوار حول الإستنتاجات الوزارية. وأثارت حلقة النقاش التي نُظمت بصورة مشتركة من المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE-EFI ووزارة التنمية الإجتماعية في تشرين أول 2014 موضوع أهمية اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الإستنتاجات الوزارية. وإتفق أعضاء هيئة المناقشات والمشاركون على أنه حان الوقت لوضع منهجية عمل من أجل إحداث تغيرات فعلية لصالح حقوق المرأة.

وقامت المبادرة النسوية الأورومتوسطية IFE–EFI نتيجة لذلك بتنفيذ مشروع "تحسين المساواة الجندرية والحكم الديمقراطي في الأردن" في إطار برنامج وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية "دعم الحكم الديمقراطي في الأردن" الممول من الإتحاد الأوروبي، بهدف التوعية بالإستنتاجات الوزارية 2013، كوثيقة سياسات رئيسية للمساواة الجندرية على المستوى الوطني، ولكي يتم اعتماده من المجتمع المدني. وهذا الهدف مرتبط بقناعتنا بأن العملية برمتها والإستنتاجات الوزارية لمؤتمر باريس هي من بين الأدوات الرئيسية لوضع السياسات الوطنية للمساواة الجندرية.

الجزء الأول من المشروع هو عبارة عن دراسة تسعى لتحسين المعرفة بمفهوم ودور وأثر الإستنتاجات الوزارية في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في الأردن ولإبراز الجوانب الرئيسية للتغيرات والتطورات التي حدثت في سياق هذه العملية.

2. الأهداف

ويتمثل الهدف الإجمالي للدراسة في المساهمة بالكشف عن الصلة بين المساواة الجندرية وبناء الديمقراطية، وتأييد بيئة صديقة للمساواة الجندرية. وهي تسعى لزيادة الوعي الإجتماعي والمعرفة بأثر ودور الإستنتاجات الوزارية الأورمتوسطية 2013 حول تعزيز دور المرأة في المجتمع.

وهي تسعى كذلك لتوفير مراجعة محدثة للوضع الحالي لحقوق المرأة في الأردن تغطي المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، بالإضافة الى تحديد القيود والعقبات التي ينبغي تناولها في سياق المؤتمر الوزاري الرابع القادم المخطط عقده في 2016. وتهدف الدراسة الى وضع توصيات للسياسات لمعالجة هذه العقبات وتحسين هذا الوضع.

3. الأسلوب

تمت الدراسة على ثلاثة مراحل: الدراسة المكتبية، والمرحلة النوعية المكونة من مقابلات معمقة بالإضافة الى مناقشات مجموعات التركيز، والمرحلة الكمية المتمثلة بالإستبيانات.

- **المرحلة الأولى: دراسة مكتبية**

هدفت هذه المرحلة بعد الإستنتاجات الوزارية الى توفير نظرة عامة عن الوضع الحالي لحقوق المرأة المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الأردن، بالإضافة الى القيود والعقبات التي تحول دون تحصيل هذه الحقوق بالكامل.

- **المرحلة الثانية: مرحلة نوعية من المقابلات المتعمقة ومناقشات مجموعات التركيز**

تم في المرحلة النوعية إجراء مقابلات متعمقة مع 36 شخص يمثلون القطاعات الإجتماعية والسياسية والأكاديمية والإعلامية المهتمة بالعملية الوزارية (راجع الملحق 2). وقد ساهموا بمعرفتهم وخبرتهم على الصعيد الإجتماعي والسياسي.

وعلاوة على ذلك، تم تنظيم مناقشة لمجموعة تركيز مع 14 من قادة منظمات محلية تعنى بالمرأة من 11 محافظة في الأردن. وتتمثل أهمية هذه المرحلة في تنوع أصوات الذين تمت مقابلتهم وأفكارهم و وجهات النظر المختلفة التي يقدمونها حول الموضوع.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة كمية تتضمن إستبيانات ذات إدارة ذاتية**

تم توجيه الإستبيانات لعينة أوسع من الأشخاص ساهموا بخبرتهم كأطراف اجتماعية فاعلة حيث تم توزيعهم على أعضاء ومتطوعين من المنظمات المحلية في كافة المحافظات الإثني عشر وتم استخدام 484 استبيان. وكانت مجموعة الأسئلة تركز على كيف يَرَوْن وضع حقوق المرأة والمساواة بين المرأة والرجل في الأردن، ومستوى التساهل الإجتماعي إزاء التمييز ضد المرأة، والمعرفة بالإستنتاجات الوزارية والنظرة اليها، والأولويات التي ينبغي تناولها (راجع الملحق 3). تم ضمان واحترام عدم الكشف عن الهويات من خلال طريقة توزيع وجمع الإستبيانات.

الجزء 1: دراسة مكتبية

1. الوضع الحالي للمرأة وحقوق المرأة

كرس الأردن الذي هو بلد ذو موارد طبيعية محدودة الكثير من الجهود لتطوير موارده البشرية. "الإنسان أغلى ما نملك"، هذا هو القول الشهير للمغفور له جلالة الملك حسين، وهو شعار الأردن منذ عقود. ولغرض تحقيق النمو الإقتصادي المستدام طبقت الدولة سياسات وبرامج وخطط هدفها النهائي هو التنمية المجتمعية. شهد الأردن من خلال العمل على تحسين جودة الحياة للمواطنين تقدما ملموسا على كافة الأصعدة في قطاعات التعليم والصحة والإسكان – من بين غيرها من القطاعات. وقد انعكس الأثر الإيجابي لهذه السياسات على ارتفاع معدلات معرفة القراءة والكتابة، وهي المهمة التي اضطلعت بها وزارة التربية والتعليم وذلك من خلال تحسين المنهاج. وقد تمثل أيضا ذلك في تطوير المساكن قليلة التكلفة للفقراء، وهي محاولة مؤقتة للتخفيف من مستوى الفقر. وقد مهدت هذه الإنجازات السبيل للمزيد من التحسن في جوانب أخرى من الحياة في الأردن.

وفي حين أن وضع المرأة في الأردن قد تحسن الى حد كبير من حيث التعليم والصحة و متوسط العمر المتوقع، الا أن التقدم الذي أحرز في هذه المجالات لم يقلص بعد الفجوة الجندرية بشكل تام. ولا تزال القيود مفروضة في مجالات مثل التمثيل والمشاركة في المجال السياسي والتوظيف والتقدم الملموس على صعيد القوى العاملة وحالات الإنصاف في المجال الإجتماعي. وقد زادت الفجوة بين المرأة والرجل في الأردن بشكل خاص في السنوات الأخيرة مع انتشار التيارَين القومي والمحافظ مما تسبب بردة فعل مضرة ضد حقوق المرأة والمساواة الجندرية. وبصورة عامة يُنْظَر الى كلمات مثل "إنصاف" و"مساواة" نظرة سلبية وبازدراء. كانت هذه تمثل أحد التحديات لتنفيذ اتفاقيات دولية خاصة بالنوع الإجتماعي تهدف الى ضمان التقدم المستمر في مجال حقوق المرأة. على الرغم من أن الأردن وقَّع على العديد من هذه الإتفاقيات فقد فشل في تنفيذها بشكل فعال ومستدام من أجل تعزيز حقوق المرأة المنصوص عليها في الإتفاقيات المذكورة.

- **الإطار القانوني**

يعود جزئيا سبب حالات عدم المساواة التي تعاني منها المرأة الأردنية إلى وجود إطار قانوني تمييزي يخالف بشكل مباشر الهدف الرئيسي لمساواة المرأة في المجتمع. حيث ان القانون المدني الفرنسي، وقانون الشريعة الإسلامية، والتقاليد العشائرية هي من بين العوامل العديدة التى لها تأثير على النظام القانوني والقوانين والسياسات الأردنية القائمة.[1]

تنقسم المحاكم الأردنية الى ثلاثة فئات مختلفة: محاكم مدنية ودينية وخاصة، حيث تقوم كل محكمة بممارسة اختصاصها القضائي في قضايا منفصلة. ووفقا للمادة 102 من الدستور الأردني، يغطي اختصاص المحاكم المدنية "كافة الأشخاص في كافة القضايا المدنية والجنائية، بما في ذلك القضايا التي

[1] صندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف)، 2011. *ملامح مساواة النوع الإجتماعي في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووضع الفتيات والنساء في الشرق الأوسط وأفريقيا. 1*

أثارتها الحكومة أو القضايا التي أثيرت ضد الحكومة". تقع قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بالأسرة والطلاق وحضانة الأطفال والميراث ضمن الإختصاص القضائي للمحاكم الدينية. وتغطي المحاكم الخاصة المحاكم التي لا تندرج تحت المحاكم المدنية والدينية. فعلى سبيل المثال، تتعامل محاكم أمن الدولة بالمواضيع المتعلقة بتهريب المخدرات وقضايا الأمن القومي والخيانة العظمى والإرهاب وتزوير النقود والتجسس والتهريب غير المشروع.[2]

- **حقوق الميراث**

يتأثر الميراث الذي يشكل جزءا رئيسيا من قوانين الأحوال الشخصية بمبادئ الشريعة الإسلامية القابلة للتطبيق على المسلمين وغير المسلمين بصورة متساوية.[3] وفي حين أن القانون الإسلامي يتبع إجراءات معقدة لضمان حق المرأة في الميراث، الا أنه لايزال هناك العديد من حالات عدم المساواة. وتعتمد حصة المرأة من الميراث على عوامل متعددة مثل الحالة والدين وصلة القرابة مع المتوفي.[4] وبصورة عامة، تشكل حصة المرأة نصف حصة الوريث الذكر، على الرغم من أن هناك بعض الحالات التي قد تتلقى فيها المرأة حصة معادلة أو أكثر.[5] وتُعْزَى حالة عدم المساواة هذه لاعتبارات مالية وأدوار النوع الإجتماعي في المجتمع، حيث يُعْتَبَر الذكر (وليس الأنثى) هو المعيل للأسرة.[6]

وفي بعض المناطق في الأردن لا زالت النساء يواجهن ضغوطات إجتماعية للتنازل عن حصصهن بغض النظر عن كيفية مقارنتها مع الحصص النسبية للذكور. فعدم فهم المرأة لحقوقها في الميراث والإجراءات القانونية بالإضافة الى الخوف من الهجر والإساءة، والإمتثال للأعراف الإجتماعية، هي جميعها أسباب لامتناع المرأة عن المطالبة بحقوقها الكاملة في الميراث.[7]

تم إدخال الإصلاحات على قوانين الميراث والخدمات اللوجستية لمنع الإكراه وتوفير حماية أفضل لحقوق المرأة في الميراث. وتم تحديد فترة انتظار تمنع الورثة من التنازل عن حصصهم بدون تفكير، مما يمنح المرأة فترة حداد ملائمة تكون خلالها أقل عرضة للتلاعب بها وإقناعها.[8]

---

[2] "السلطة القضائية" *هيئة تشجيع الإستثمار*، تم الدخول الى الموقع في 23 تموز 2015، <http://www.jib.jo/BusinessandInvestment/InvestorProtectionDisputeSettlement/TheJudiciary/tabid/156/language/en-US/Default.aspx#555.>

[3] اليونسيف، 2011، 2.

[4] فيما يتعلق بالدين والميراث، لاترث المرأة غير المسلمة المتزوجة من رجل مسلم. وهذا ينطبق كذلك على الأحفاد من ديانات مختلفة عن دين المتوفي.

[5] حقوق المرأة ف يالميراتث: ال،قائع والسياسات المقترحة. 2012. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة (JNCW) والصندوق الهاشمي للتنمية البشرية (JOHUD)، وصندوق الأمم المتحدة للإسكان. (UNFPA). <http://johud.org.jo/SystemFiles/SSfile_635143893539732903.pdf>, 12-16.

[6] فريدوم هاوس، 2010. الأردن. خقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. <https://www.freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Jordan.pdf>, 15.

[7] JNCW, JOHUD, UNFPA، 2012، 26-28.

[8] PREMDMENA، 2013، 15.

- **حقوق الولاية والحضانة**

تختلف الولاية والحضانة في القانون الإسلامي من حيث كل من التعريف والنتائج. وتشير *الولاية* الى سلطة الحماية والرعاية على شخص آخر، حيث تستخدم كلمة *الحضانة* لتعني تنشأة أو تربية الطفل. ويتم تسوية القضايا القانونية المتعلقة بالولاية والحضانة للطفل في المحاكم الدينية التي تتشكل من رجال الدين. عادةً تمنح حضانة الأطفال للأم، ولكن في ظل قيود معينة. وتختلف مصادر الفقه الإسلامي في رأيها حول حضانة الأم. على سبيل المثال، ووفقا للمذهب الحنفي في الفقه الإسلامي، تستمر حضانة الأم حتى يصل ابنها لعمر سبع سنوات وابنتها لعمر تسعة سنوات.[9] الا أن الأمهات تتخلى عن حضانة الأطفال في حالة الزواج من جديد أو عدم القدرة على رعاية الأطفال بالشكل الملائم.[10]

وتبقى ولاية الأطفال حقا مقصورا على الآباء، حيث تَعْتَبِرُ المحاكم أن الأب هو المُعيل المادي. وأي قرار سيتخذ يتعلق بالطفل هو حق يملكه الأب بغض النظر عن الحضانة. وإذا ترملت المرأة، تعطى الولاية للأعمام وجد الأطفال، الذين يحق لهم اتخاذ قرارات هامة فيما يتعلق بالميراث والعوامل الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على الإناث تحت ولايتهم.[11]

- **حقوق الجنسية**

تؤثر قوانين الجنسية التمييزية القائمة حاليا على المرأة الأردنية حيث تمنعها من منح جنسيتها لأطفالها. ولا يمكن للأردنيات المتزوجات من غير أردنيين منح جنسيتهن لأزواجهن وأطفالهن. ولا ينطبق هذا القيد على الرجل الأردني الذي يتزوج بغير أردنية، ويحصل أطفاله تلقائيا على جنسية أردنية.

وأطفال الأردنيات اللواتي يتزوجن من رجال "أجانب" يُحْرَمْنَ من الحقوق المرافقة للجنسية. ويُحْرَمُ أفراد الأسرة هؤلاء "عديمي الجنسية" من التعليم الحكومي المجاني ويواجهون صعوبة عند البحث عن عمل. ينبغي كذلك الحصول على أذون إقامة ليتمكنوا من الإستمرار في العيش في الأردن.[12] وبعض الجنسيات مثل الجنسية المصرية معفية من إذن الإقامة بناء على اتفاقيات ثنائية، الا أنه في حالات أخرى، يحتاج الأجانب الى تصريح عمل للعمل في الأردن، أو يكونون عرضة للترحيل.

وبصورة استثنائية، ووفقا لقانون الجنسية، أي شخص يولد في المملكة الأردنية الهاشمية لأم تحمل الجنسية الأردنية ولأب من جنسية مجهولة أو لأب عديم الجنسية، أو لم يتم تحديد انتمائه، يعتبر أردنيا.

على الرغم من أن الأردن قد وقعت وصادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو، إلا أنه لا يزال هناك العديد من التحفظات عليها. وتتعلق أحد هذه التحفظات بالمواد التي تتناول

---

[9] يقوم المذهب المالكي بتمديد فترة حضانة الأم حتى تصل ابنتها الى سن الزواج.

[10] رفيق عايشة، 2014. "حضانة الطفل في القانون الإسلامي الكلاسيكي وقوانين العالم الإسلامي المعاصر (تحليل). *الصحيفة الدولية للعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية* 4(5)، 268-270.

[11] .Jwu.org.jo, 2010. – اتحاد المرأة الأردني – قانون الأسرة.
<http://jwu.org.jo/PagesDetiles.aspx?lng=1&pageid=18.>

[12] نفاع، ل.ف. الدباس، ون، الإمام. "تقرير الظل للمنظمات غير الحكومية للجنة سيداو، الأردن: تقييم السياسة الوطنية، والإجراءات والحقائق الفعلية حول العنف ضد المرأة." (2007).

حقوق الجنسية في الأردن. ولم تُجْدِي التوصيات التي وضعتها لجنة سيداو في تحسين وضع المرأة فيما يتعلق بالجنسية.[13] وتناصر حملات الناشطين والناشطات في الأردن مثل "أمي أردنية وجنسيتها من حقي" من أجل حق جنسية أكثر مساواة، أي حق يسمح للأم الأردنية بمنح جنسيتها لأطفالها.[14]

- **حقوق الطلاق**

يُعْتَبَر الطلاق جزءا من قوانين الأحوال الشخصية التي تعمل جزئيا وفقا للإطار العام القانوني، الا أنه ينبغي أن يتم وفقا للقوانين الدينية الصحيحة. وتواجه عادة النساء المسيحيات صعوبة في الأردن في سعيهن للحصول على الطلاق، حيث أن الطلاق بموجب كنائس الروم الكاثوليك محظور من الناحية التقنية، ولا يمكن أن يتم الا في ظل ظروف خاصة.[15]

وفي ظل التقاليد الإسلامية والمحاكم الإسلامية، يستطيع الرجل أن يبادر بالطلاق بدون مبررات. وحتى وقت قريب كانت المرأة تُحْرَم من نفس هذا الحق. وفي السابق، من أجل الحصول على الطلاق، كان على المرأة أن تحصل على إذن مسبق من زوجها. وفي حالة العنف الأسري تستطيع المرأة أن تتقدم للمحكمة بطلب للحصول على الطلاق، ولكن ينبغي عليها أن تقدم إثباتا بحدوث الإساءة بالإضافة الى شاهدين يشهدان على ذلك.

في عام 2001، دخل القانون المؤقت، قانون الأحوال الشخصية رقم 2010/36 حيز التنفيذ، وهو يمنح المرأة القدرة على المبادرة بإجراءات الطلاق، ولكن في المقابل كان يُتَوَقَّع منها التخلي عن كافة الحقوق المتعلقة بالنفقة وأن تعيد المهر الذي حصلت عليه من الزوج.[16] وعلى الرغم من أنه يعتبر تحسنا، فإن هذا القانون المؤقت استبعد النساء من الخلفيات الأكثر فقرا والتي ينقصها الإستقرار المالي لقبول مثل هذه الظروف.

2. الديمقراطية و الحكومية

- **المشاركة السياسية**

لقد ازدادت المشاركة السياسية للمرأة في الأردن على مر السنوات ولكنها لاتزال بعيدة عن أن تكون قد وصلت الى مستوى المساواة الجندرية. وتمثيل النساء هو تمثيل ناقص في كل من الهيئات التشريعية وأنظمة المحاكم. وعلى الرغم من أن المرأة حصلت على حق التصويت في عام 1974، الا أن القليلات منهن يمارسن حقهن في المشاركة في السياسة.

---

[13] .,Aljazeera.com، 2015. "فازت الذرية الأردنية في حرب الجنسية"
http://www.aljazeera.com/news/2015/05/jordanian-progeny-gain-ground-nationality-fight-150504100629097.html.

[14] المجلس الوطني للشؤون الخارجية، 2014. دليل الزواج المسيحي.
http://ncfa.org.jo:85/ncfa/sites/default/files/publications/christian-marriage-guide.pdf.

[15] المجلس الوطني للشؤون الخارجية، 2014 *دليل الزواج المسيحي* .
http://ncfa.org.jo:85/ncfa/sites/default/files/publications/christian-marriage-guide.pdf.

[16] فريدوم هاوس، 2010، 10.

وضِعت إجراءات إضافية لضمان زيادة مشاركة المرأة في الحكومة. وقام نظام الكوتا الذي طبق للمرة الأولى في عام 2003 بتخصيص ستة من مائة وعشرة مقعد برلماني للنساء. وتم اختيار الستة نساء على أساس أعلى نسبة من الأصوات وهذا لايشمل أية مقاعد حازت عليها النساء اللواتي تم انتخابهن انتخابا مباشرا. وبحلول عام 2010، زاد عدد المقاعد المخصصة للنساء بنسبة الضعف بما يكفي لانتخاب ممثلة عن كل واحدة من المحافظات الإثني عشر. ومرة أخرى تمت زيادة الكوتا لخمسة عشر مقعد خلال انتخابات 2013. الا أنه تمت زيادة العدد الإجمالي للمقاعد البرلمانية الى 150 مشارك. ومشاركة المرأة الأردنية في المجال السياسي بالكاد تلبي الحد الأدنى من المتطلبات. وعادة ما تفوز المرأة الأردنية بمقعد أو مقعدين فقط فوق الكوتا المقررة في انتخاب مباشر.[17]

وفي عام 1996 شهد الأردن تبوء أول إمرأة لمنصب قاضي، وبحلول 2011، كان 12% من القضاة في الأردن من النساء. ولكن حاليا لا توجد أي إمرأة تحتل منصبا قضائيا في محكمة شرعية أردنية.[18] ومن الواضح ان هذا يعرقل جهود الناشطين و الناشطات في تحسين قوانين الأحوال الشخصية التي تم وضعها من قبل رجال دين ذكور والذين حتما لا يمكن أن يكونوا محايدن إزاء قضايا النوع الاجتماعي. وبعض العقبات التي تواجهها المرأة الأردنية من حيث المشاركة السياسية تعود الى التقاليد الأبوية والمعايير الإجتماعية.[19]

- **العنف القائم على النوع الإجتماعي**

الفجوات العديدة التي لا تزال قائمة في التشريع والسياسات الأردنية تجعل الأردن غير مستعد بالشكل الكافي لمحاربة العنف القائم على النوع الإجتماعي. والأبحاث المتوفرة عن العنف الذي تتعرض له المرأة الأردنية محدودة، على الرغم من أن عدد الدراسات قد زاد بشكل مطرد مؤخرا. مع ذلك، قدمت الدراسات القليلة التي أجريت حتى الآن نظرة عامة عن انتشار العنف القائم على النوع الإجتماعي في الأردن، والأشكال المختلفة التي يتخذها.[20] ومزيج العوامل المتعددة كالعادات الثقافية والصور النمطية والمعايير الإجتماعية، وقوانين الأحوال الشخصية، بالإضافة الى غياب أي قوانين رادعة مما يجعل المرأة الأردنية عرضة للعنف القائم على النوع الإجتماعي. [21]

ويعتبر العنف الأسري في الأردن شكلا سائدا من أشكال العنف القائم على النوع الإجتماعي، وأظهرت الدراسات أن المرأة عرضة للإساءة أكثر من أفراد الأسرة الذكور. والإساءة الجسدية والذهنية والعاطفية واللفظية والإجتماعية والإقتصادية هي جميعها أشكال متنوعة من العنف الأسري التي يمكن أن تتعرض لها المرأة.[22] ووفقا للدراسة التي شملت النساء المتزوجات في 2007، كان الأزواج

---

[17] Quotaproject.org,. 2015. 'Jordan | Quotaproject: Global Database Of Quotas For Women'. http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?country=113.

[18] PREMDMENA، 2013، 74.

[19] المرجع ذاته، 83

[20] الأمم المتحدة في الأردن، 2008. *العنف ضد المرأة: تقييم الوضع في الأردن.* <http://www.un.org/womenwatch/ianwge/taskforces/vaw/VAW_Jordan_baseline_assessment_final.pdf.9>

[21] نفاع، الدباس، الإمام، 2007، 3.

[22] الأمم المتحدة في الأردن، 2008، 10

الحاليين والسابقين هم أكثر مرتكبي الإساءة (64%). وأظهر نفس المسح أن حوالي 32% من النساء تعرضن الى شكل من أشكال الإساءة ببلوغهن عمر 15 سنة، وتقبلت أغلبيتهن (90%) نوعا من التبرير لمثل هذه الإساءة.[23]

وبناء على توصيات لجنة سيداو، أصدر الأردن قانون العنف الأسري في 2008. والتشريع الذي سنته الحكومة، ولئن كان يمثل خطوة في الإتجاه الصحيح فهو لم يفعل سوى القليل لمساعدة الضحايا الإناث. ولا يتضمن القانون تعريفا شاملا للعنف الأسري أو العنف ضد المرأة. فعوضا عن ذلك ينبغي على الضحايا أن يعتمدن على القاضي لتحديد ما يمثل عنفا أسريا. والعيب الآخر في هذا القانون هو أنه لا يوفر إجراءات يمكن استخدامها لتجريم مرتكبي الإساءة. [24]

لضحايا العنف الأسري في الأردن خيارات محدودة جدا بسبب عدم كفاية التشريعات القائمة. ويتم احتجاز النساء المعنفات اللواتي يلتمسن الحماية في مراكز الإصلاح كوسيلة لتوفير الحماية لهن من قبل الشرطة. وبيت الإصلاح الأسري، الذي يقصد منه أن يكون دار إيواء للنساء المعنفات، يتعامل في واقع الحال مع الضحايا على أنهن مُجْرِمَات. ومن أجل إيوائها في دار الإيواء هذه، ينبغي أن تقوم المرأة بالتبليغ عن هذه الجريمة لدائرة حماية الأسرة.[25] وعدم كفاية التدريب لكل من الموظفين والشرطة الذين يتعاملون مع مثل هذه التقارير يجعل الضحايا المصابات بصدمة نفسية في خطر.[26] ولا يتم توفير سوى القليل من الحماية، أو لا يتم توفير حماية على الإطلاق للمرأة التي ترغب في تفادي ملاحقة المعتدي عليها قضائيا.

والتعديلات التي تمت على المادة 6/29 في القانون الجنائي جعلت التحرش الجنسي بين صاحب/ة العمل والموظف/ة معاقبا عليه بموجب القانون. الا أن القيود المفروضة على مثل هذا التعديل لا تتناول بالكامل الإعتداء الجنسي الذي قد يحدث في مكان العمل بين الموظفين/ات، مما يجعل المرأة العاملة عرضة للخطر.[27]

النساء والفتيات المشتبه بأنهن يقمن علاقات جنسية خارج إطار الزواج، أو هن ضحايا الإغتصاب، معرضات لأن يكن ضحايا جرائم الشرف. ومن أجل تفادي وصمة العار الإجتماعية التي ترتبط بعملية التبليغ عن العنف الجنسي فقد تتعرض الأنثى للإصابة أو القتل على يد أحد أقربائها الذكور للمحافظة

---

[23] . الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2012، *الأردن: تحليل وتقييم النوع الإجتماعي*.
<http://inform.gov.jo/Portals/0/Report%20PDFs/8.%20Civil%20Society%20Enabling%20&%20Protection/i.%20Social%20Policy/2012%20Mar-USAID-Gender%20Analysis%20and%20Assessment.pdf.>, 5. اتحاد المرأة الأردنية، 2012، 8.

[24] اتحاد المرأة الأردنية، 2012، 8.

[25] المرجع نفسه، 8-9.

[26] ليلى عزة. 2014. "يدعو البرلمانيون لتجريم العنف الأسري، الجوردان تايمز *Jordantimes.Com*. <http://www.jordantimes.com/news/local/parliamentarians-call-criminalising-domestic-violence.>

[27] اتحاد المرأة الأردني، 2012، 30-31.

على شرف العائلة.[28] والمواد 98 و340 من القانون الجنائي تعود بالنفع على مرتكبي جرائم الشرف من خلال التخفيف من عقوبة السجن.[29]

- **المشاركة الإقتصادية**

على الرغم من أن الأردن شهد تحسنا كبيرا في قطاعات الصحة والتعليم، الا أن مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل لا تزال منقوصة الى حد كبير. والواقع أن الفجوة الكبيرة في المشاركة الإقتصادية للمرأة والرجل في الأردن قد تسببت في تراجع تصنيف الأردن على مؤشر فجوة النوع الإجتماعي، مما وضعه في المرتبة 134 من 142.[30] وفي 2014، بلغت النسبة المئوية للمرأة في القوى العاملة 12.4%، أي انخفاض بنسبة 1.9% منذ 2013.

وعدم إحراز المرأة تقدم في القطاع الإقتصادي ناتج عن عقبات اجتماعية وقانونية متعددة. ولاتزال الأدوار التقليدية للنوع الإجتماعي والمعايير الإجتماعية قائمة بشدة ضمن المجتمع ويُتَوقع من النساء التقديم للعمل في الوظائف "المقبولة إجتماعيا" فقط. وتَحِدُّ الصور النمطية للنوع الإجتماعي من فرص العمل المتوفرة للمرأة، مما يدفع بها الى وظائف في القطاع العام مثل الصحة والتعليم والإدارة العامة.[31] وبالتالي فإن فجوة النوع الإجتماعي هي الأقل في القطاع العام حيث بلغت 10%. حيث ان ظروف وساعات ومنافع العمل الافضل في القطاع العام جميعها عناصر تحدد غلبة المرأة في هذا القطاع.

وتمثيل المرأة في القطاع الخاص ضعيف حيث أن 13% من الموظفين هم من النساء. وتُعزى هذه الإحصائيات لعدد من الأسباب كالوضع السيئ وغير الملائم للمرأة من حيث المواصلات العامة وبيئة العمل التمييزية. وتكون المرأة عرضة للتمييز القائم على النوع الإجتماعي على مستوى أعلى بكثير في القطاع الخاص. ويميل أصحاب العمل لتفضيل الذكور حيث يَعْتَبِرون أن إنتاجيتهم أعلى، وأنهم يتمتعون بقدرات أكبر ويعملون لساعات عمل أطول. ويشكل استيلاء الأسر التي يهيمن عليها الذكور على رواتب النساء عاملا يثني المرأة عن العمل في بعض المناطق في الأردن.

ولاتزال الفوارق الجندرية قائمة وتغطي كلا القطاعين الخاص والعام. وعلى الرغم من أن كل من اتفاقية منظمة العمل الدولية المصادق عليها للأجر المتساوي والفصل 23 (ii) (أ) للدستور الأردني يوفران أجرا متساويا لكافة العاملين، لاتزال المرأة تواجه فجوة كبيرة في الأجور. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يصل معدل البطالة للإناث الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 الى 46%، ويصل الى 51.6% للإناث (بعمر 25- 39) وذلك يشمل خريجات الجامعات. وبالنسبة لنشاطهن الإقتصادي، تعمل

[28] الوكالة الأمريكية للتنمية، 2012، 5.
[29] فريدوم هاوس، 2010، 7.
[30] (تحسين تصنيف الأردن من حيث النوع الإجتماعي، 2015 (باوربوينت)
[31] الوكالة الأمريكية للتنمية، 2012، 2-3.

النسبة المئوية الغالبة من الإناث بعمر 15 سنة وما فوق في التعليم (بنسبة 41.7%)، يليها قطاع الصحة/العمل الإجتماعي (14.6%) والإدارة العامة/الدفاع (14.1%) على التوالي.

3. التنمية الإجتماعية والبشرية

- **الصحة**

أحدث اهتمام الأردن المستمر في قطاع الصحة تقدما كبيرا في السنوات الماضية. وأدى التحسن الذي تحقق في معدلات الوفيات للمرأة والأطفال والارتفاع في معدلات العمر المتوقع[32] الى تمكين الأردن من تحقيق أهدافه الإنمائية للألفية.[33]

استخدام وسائل منع الحمل بين نساء الأردن محدود على الرغم من أن عدد المستخدمين آخذ في الإرتفاع. والمفاهيم الخاطئة وعدم المعرفة بالتفاصيل يمنع المرأة من استخدام وسائل منع حمل أكثر كفاءة.[34] وعادة ما تترك قرارات الحمل للقرار النهائي للزوج. [35] وينبغي أن تكثف مراكز تنظيم الأسرة من جهودها الرامية لزيادة الوعي وتحسين فهم المرأة لدورها في هذا المجال.

ولا تشمل بصورة عامة الدراسات التي تتم حول القطاع الصحي في الأردن المرأة ذات الاعاقة. ولا تتناول هذه الدراسات بشكل كافي أنواع الإعاقات التي قد تصيب المرأة، ولا توفر علاجات فعالة أو رعاية خاصة. و عادة لا تكون المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية مجهزة بالشكل الكافي للتعامل مع هذه الحالات. وتصعب متابعة الرعاية والعلاجات الخاصة نتيجة النقص في أعداد المهنيين المدَرَّبين والمرافق المتخصصة.

وأحد الإهتمامات الرئيسية التي ينبغي تناولها هو موضوع تعقيم النساء ذوات الإعاقة. والأسر التي تواجه صعوبات بسبب أفراد الأسرة الإناث ذوات الإعاقة أو التي ترغب في الوقاية من حالات الحمل المرتبطة بالإغتصاب، ستبحث عن مراكز تجري عمليات استئصال الرحم. ومراكز التدريب التي توفر أخصائيين لتدريس المرأة ذات الاعاقة ممارسات النظافة الشخصية الإيجابية مُكْلِفَة ولا يمكن لمعظمهم تحمل تكلفتها.

- **التعليم**

شهد قطاع التعليم تحسنا كبيرا. وتم تنفيذ إجراءات ملائمة لتخفيض معدل الأمية بين النساء وزيادة نسب الإلتحاق في المدارس. ووفقا لدراسة أجرتها دائرة الإحصاءات العامة عام 2010، بلغت النسبة المئوية للطلاب الملتحقين بالمدارس 91%.[36] وتشكل المرأة النسبة الأعلى من الطلاب الملتحقين في

---

[32] ارتفعت الى 74 للمرأة و72 للرجل.
[33] الأمم المتحدة في الأردن، 2008، 7.
[34] والحقن واللولب مقارنة بالوسائل الأكثر شيوعا (مثل الواقي الذكري، وحبوب منع الحمل).
[35] الوكالة الأمريكية للتنمية، 2012، 9.
[36] المرجع ذاته، 25.

التعليم الثانوي والعالي.[37] وفي 2014، بلغت النسبة المئوية للطالبات الملتحقات 81.8% مقارنة بنسبة 73.1% للطلاب الملتحقين.

على الرغم من أن النسبة المئوية للنساء الملتحقات في التعليم العالي آخذة في التحسن، فإن المجالات التي تُشَجَّع المرأة على دراستها تتلائم الى حد كبير مع الصورة النمطية للتعليم الملائم للمرأة. وتتخرج 57% من النساء من دراسات العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، في حين أن 29.7% منهن يلتحقن في دراسات الهندسة، مقارنة بالرجال.[38]

وتبرز الفجوة الجندرية في التدريب المهني بشكل خاص وذلك في مختلف أنحاء المنطقة. ويشارك 98.4% من الرجال في التدريب المهني الذي تم توفيره، مقارنة بنسبة 1.6% فقط من النساء. ولا تُشَجَّع المرأة على تلقي أو الإلتحاق بالتعليم المتخصص نتيجة لطبيعة العمل المعني والصور النمطية للنوع الإجتماعي التي يعاني منها القطاع. ويتم وضع هذه البرامج التدريبية الخاصة بالمهارات التقنية على أنها خاصة بالذكور، بسبب القوة البدنية والمهارات التي تتطلبها لها.[39]

[37] الوكالة الأمريكية للتنمية، 2012، 1.- التعليم العالي: 50.9% للإناث مقارنة بمعدل إلتحاق 49.1% للذكور.
[38] اتحاد المرأة الأردني، 2012، 26.
[39] المرجع ذاته، 25-26.

الجزء 2: المرحلة النوعية
تحليل المقابلات المعمقة ومناقشات مجموعة التركيز

تم في المرحلة النوعية جمع آراء الأطراف الفاعلة الرئيسية في الحياة الإجتماعية والسياسية فيما يتعلق بالإستنتاجات الوزارية والدور الذي يلعبه الأردن في العملية الوزارية الأورومتوسطية. وتم التواصل مع خمسين شخص يمثلون طيفا واسعا من قادة الرأي لهذه المرحلة من الدراسة ومن ثم اختيار ستة وثلاثين امرأة ورجل وإجراء مقابلات معهم كأطراف فاعلة رئيسية تمثل الحياة السياسية والإجتماعية في الأردن. وتم إجراء مقابلة مع سفير الجمهورية الفرنسية وسفير الإتحاد الأوروبي لدى الأردن أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الثالث تحت الرئاسة المشتركة للإتحاد الأوروبي وفرنسا. دامت كل مقابلة ما بين ساعة الى ساعة ونصف. وكان من بين الذين تمت مقابلتهم:

- وزراء وممثلين من الوزارات
- أعيان وبرلمانيين
- رؤساء مؤسسات
- سفراء
- قادة سياسيين على المستوى الوطني والمحلي ورؤساء أحزاب سياسية
- قادة وأعضاء من منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وأكاديميين

وافق جميع من تمت مقابلتهم على أن يتم ذكر أسمائهم كمساهمين في هده الدراسة.

علاوة على ذلك، تم تنظيم مناقشة لمجموعة تركيز مع 14 من قادة منظمات محلية تعنى بالمرأة من 11 محافظة في الأردن. ولم تتمكن محافظة واحدة من المشاركة.

وتمت هيكلة مجموعة الأسئلة للمقابلات وكذلك لمجموعة التركيز حول المواضيع التالية:

- آخر التغيرات في حقوق المرأة في الأردن.
- الأثر السياسي والإجتماعي على حقوق المرأة في البلاد.
- المعرفة بالمؤتمر الوزاري الأورمتوسطي الثالث وجدواه كأداة لصنع السياسات في مجال المساواة الجندرية وتمكين المرأة.
- إمكانيات المؤتمر الوزاري وأثره الفعلي على حقوق المرأة.
- العقبات الرئيسية التي تعرقل سبيل التنفيذ الكامل.
- السياسات المطلوبة لتشجيع الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها إزاء حقوق الإنسان وحقوق المرأة.
- دور الأردن في العملية الأورومتوسطية حول تعزيز دور المرأة في المجتمع.
- الإستنتاجات الوزارية التي ينبغي تناولها كأولوية وأسباب ذلك.

1. حقوق المرأة في الأردن

أ. التطور الإيجابي خلال العقد الأخير

يعتقد معظم الذين تمت مقابلتهم – تُأثِيْهِم – أنه قد حدثت تغيرات هامة في مجال تمكين المرأة وحقوقها.

"على الرغم من التهديدات والتحديات الحالية القائمة بشأن الوضع الراهن للمرأة، حصلت بلا شك نقلة نوعية فيه مما جعل حال المرأة أفضل بشكل ملحوظ من حال جداتهن وأمهاتهن."

ويعتقد أغلبية من تمت مقابلتهم – تُأثِيْهِم– بأن تغيرات كبيرة حدثت فيما يتعلق بتمكين المرأة وحقوقها. وتحقق ذلك من خلال التعديلات وتعزيز التشريع واللوائح التي منحت المرأة المزيد من الحقوق. وهذا التطور الإيجابي مرتبط بتقوية منظمات حقوق المرأة ونشاطها. وعلاوة على ذلك، تعتبر المساعدة والتعاون الدوليين بمثابة عوامل أخرى مساهمة أحدثت نقلة نوعية في حقوق الإنسان.

"عملت النساء الناشطات والمنظمات غير الحكومية بجد كبير وبانتظام لإحداث التغيرات الضرورية في الوضع الراهن للمرأة."

ب. ومع ذلك، لايزال هناك الكثير للقيام به

ينبغي تكثيف الجهود للضغط على الحكومة لتكون أكثر التزاما بصفتها دولة موقعة على الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمكرسة للتنفيذ العملي للإتفاقيات الدولية حول حقوق المرأة.

"إن لم تتم مسائلة الحكومات بشأن عدم تلبيتها للمتطلبات الخاصة بالنهوض بحقوق المرأة، لن يكون من الممكن تغيير الوضع الراهن للمرأة."

تعتبر الفجوة بين الإتفاقيات الرسمية وتنفيذها ناتجة ليس فقط عن غياب الإرادة السياسية، بل كذلك عن عدم كفاية الضغط والمشاركة من جانب حركة حقوق المرأة ذاتها، مما يتطلب آليات متابعة.

"المشكلة الكامنة في الإتفاقيات الدولية هي أن الجهات الموقعة تعتبر أن توقيع البروتوكول أو المؤتمر هو غاية بحد ذاتها أكثر منها وسيلة لتحقيق غاية".

"نحن نمر بمرحلة من الجمود في مجال حقوق المرأة ويعزى ذلك جزئيا لأن المجتمع الدولي يهتم أكثر بايجاد إيرادات للإنفاق على المشاريع، كما أن الجهات الموقعة تركز أكثر على أن تكون مؤهلة للحصول على المعونات. وما ينقصنا هو آليات المتابعة."

ج. العقبات التي تحول دون تحقيق إنجازات في مجال حقوق المرأة

- **أهمية الثقافة والتقاليد من حيث كونها من العقبات**

"كان الأردن والعديد من البلدان العربية ليبراليين وتقدميين للغاية في الخمسينات والستينات والسبعينات. والتيار المحافظ هو تيار مُسْتَوْرَد وجديد."

"والشراكة مع المجتمعات الدولية التي تتدخل في الشؤون المحلية والداخلية لنساءنا هو شكل من أشكال النذالة."

يتأثر وضع المرأة في الأردن وفي العديد من البلدان العربية بكون المحافظة والقومية محاكة في النسيج الإجتماعي. وتحدى المحافظون بقوة المحاولات لإدراج المساواة الجندرية على أنها نموذج غريب على الثقافة الإسلامية، وتم بصورة طبيعية وصفه بأنه معادي للوطن وبأنه حتى استعماري.

"والمرأة العربية التي تقوم من أجل تمكينها الخاص بالتحالف مع المجتمع الدولي على حساب القضية الفلسطينية، هي تقوم فعليا بنزع الطابع السياسي وبالتقليل من أهمية الإحتلال الإسرائيلي وتستسلم للمخططات الغربية الإمبريالية".

- **الأثر السياسي والإجتماعي**

"أثرت الإضطرابات السياسية الحالية التي تحصل في جانبنا من العالم بشكل كبير على سياسات تمكين المرأة، بحيث أصبحت بعيدة عن أن تكون من الأولويات."

وتعتبر نسبة كبيرة من الذين تمت مقابلتهم بأن هناك علاقة سببية قائمة بين السياق الإقليمي والوضع السياسي والإجتماعي في البلاد. وهم يعتقدون بأن المجتمعات العربية في هذه المرحلة متأثرة بعمق بالمشاعر المحافظة والقومية، حيث أن كلاهما قد يصبحان في أفضل الحالات عقبات تحول دون إحراز تقدم في قضايا المرأة، وفي أسوأ الحالات قد تتسببان بردة فعل مضرة بحركة حقوق المرأة.

- **الصراعات الإقليمية والأمن القومي**

"من غير المجدي المطالبة بحقوق المرأة في ظل الإضطرابات السياسية الحالية."

تشكل القضايا الأمنية وأزمة هجرة اللاجئين مضاعفات ينبغي ذكرها عند النظر في عملية المساواة الجندرية طويلة الأمد في المنطقة. وأصبحت عملية معالجة التحديات الإقليمية المتزايدة وإيجاد حل شامل للأزمات الأخيرة تشكل أول الأولويات بدرجة متكررة، بحيث يتم غالبا تأجيل النظر في قضايا المرأة.

وتبذل الأردن جهودا كبيرة في سعيها لأن تكون قوة آمنة ومستقرة في هذا الجانب من العالم، وذلك لتتحمل المسؤولية وتساعد في التقليل من التوتر والإضطرابات في البلدان المجاورة. ويوفر الأردن اللجوء لعدد هائل من اللاجئين، حيث احتل مؤخرا المرتبة الثالثة من حيث احتوائه على أكبر مجتمع لاجئين في العالم مقارنة بعدد السكان.

"نجح الأردن في احتضان كافة اللاجئين الذين التمسوا الحصول على لجوء سياسي وحاز على احترام العالم بسبب فتحه لحدوده وقلبه وعقله لطالبي اللجوء."

ويرى العديدون أن ارتفاع مستوى العسكرة وتدفق اللاجئين في منطقة يسودها النزاع يفاقم من عدم الإستقرار في المنطقة. وعلاوة على ذلك، وحيث أن الأمن القومي هو مجال التركيز الرئيسي للبلدان، فإن القضايا الملحة الأخرى التي ينبغي تناولها مثل قضايا المرأة، غالبا ما يتم تهميشها وتجاهلها.

"يصبح الإستثمار في الموارد البشرية هامشيا حين تجبر البلاد على الإستثمار في العسكرة من أجل مواجهة تحدياتها السياسية وتهديداتها الأمنية."

وترى أغلبية المستطلعة آرائهم أن العمل الدؤوب لمجابهة هذه التحديات والتهديدات يشكل مسؤولية وطنية وإقليمية.

- **إرتفاع صوت الأصوليين الدينيين**

قوة الأصوات الدينية المحافظة التي ارتفعت بشكل كبير إثر سقوط الأنظمة الإستبدادية خلال الربيع العربي هي من أحد القوى المتعددة القائمة التي تعمل على تهميش قضايا المرأة.

"التقاليد والعادات والثقافة وتوظيف الدين والوضع الإجتماعي جميعها عقبات تحول دون تمكين المرأة."

وعلاوة على ذلك فإن التفسيرات المحافظة للآيات القرآنية التي تم ترسيخها في السياسات الوطنية تحول دون بلوغ المرأة للمساواة الجندرية في الميادين الإجتماعية والسياسية والإقتصادية.

شهدت المنطقة العربية بعد انتفاضات 2011 تجدد في الحركات الإسلامية الأيديولوجية ذات الأجندات الدينية القوية مما أدى الى نجاحات اكبر لهم في الإنتخابات البرلمانية. وبلا شك أن هذا يضعهم في موقع يمَكّنهم من ممارسة رقابة ملحوظة على القرارات المتعلقة بمجموعة من القضايا في عهد ما بعد الثورة، بما في ذلك قضايا المرأة.

وبالإضافة الى العقبات التي وجدت في الإطار السياسي ذاته، عادة ما تواجَه حقوق المرأة بمعايير اجتماعية محافظة تؤثر على حرية واستقلالية المرأة.

"كيف يمكن لمجتمع أن يطور احترام الذات إذا ما عجز عن احترام استقلالية نسائه؟"

إن الصورة "المثاليَّة أو الجَيّدة" للمرأة والمجتمع التي شييدها الفكر الإسلامي و شأنه العلماني لا تكف عن ابقاء المرأة سجينة لما تسمح به أدوار النوع الإجتماعي السائدة، حيث يبقى تواجد المرأة في مجالات صنع القرار محدودا.

"النهوض بالمرأة كمتخذة قرار يتعلق دائما بميزان القوى".

- **غياب الإرادة السياسية**

وفقا لبعض الذين استُطْلِعَت آرائهم فإن حقوق المرأة ليست بموضع اولوية او قضية سياسية عاليا، حيث يحددون ان الحالة الراهنة تمثل مرحلة تراجعة نتيجة للمزيج الموجود من العقبات الثقافية والسياق الإقليمي وغياب الإرادة السياسية.

"تتخذ الحكومة القضايا الأمنية كحجة لتمتنع عن البت في كل هذه الأسئلة، نحن في تراجع. كنا نسير على الطريق الصحيح لمدة 4 أو 5 سنوات، وبعد الربيع العربي تراجعنا."

ومن الأمثلة على ذلك، رفْض أن يتم شمل المساواة الجندرية في الدستور أو السماح للنساء الأردنيات المتزوجات بغير أردنيين منح جنسيتهن لأطفالهن:

"لماذا نتحدث عن قيمة الجنسية الاردنية بالنسبة للحالات المعنية بالأمر، في حين أن المسألة هي مسألة حقوق ومواطنة؟"

د. الجهود الرامية للتغلب على الإتجاهات المحافظة

على الرغم من العقبات العديدة التي تحول دون تحقيق تقدم في مجال حقوق المرأة، فقد بُذِلَت جهود متواصلة لإدراج المتطلبات الخاصة بالمساواة الجندرية ضمن النسيج الثقافي المحافظ للمجتمع الأردني، من أجل خلق مساحة مشروعة حيث يمكن التفاوض على حقوق واحتياجات المرأة الضرورية.

"نحن فخورون بأن نكون أول بلد عربي صوت على قوانين لمحاربة العنف الأسري، الا أنه ينبغي بذل الكثير من الجهود من أجل تنفيذها بالكامل."

احدث الحراك النسائي بعض التطورات الرئيسية، مثل المصادقة على اتفاقية سيداو، واتفاقية مناهضة التعذيب، وزيادة حصص المرأة للإنتخابات على مستوى البلدية، وتحقيق مستوى معين من الحوار حول المساواة الجندرية مع المجتمع المدني، بالإضافة الى جهود ودور الأردن في العملية الوزارية. وهذا جعل الغالبية العظمى من المستطلعة آرائهم يعتقدون بأن الإتجاه الإسلامي/المحافظ برز مؤخرا فقط ومن غير المرجح أن يبقى لفترة طويلة. وبالتالي لا ينبغي أن يكون بمثابة مبدأ توجيهي ذي أهمية دائمة.

"سيكون هناك رد فعل عنيف على التيار المحافظ وستخف حدته لأن المحافظة في منطقتنا ليست تيارا محليا متأصلا."

2. العملية الوزارية الأورومتوسطية: المعرفة والدور والأثر

أ. العملية الوزارية كنقطة مرجعية للسياسات

"لا يمكن أن يكون للمؤتمر الأورومتوسطي أثر إن لم يخلِق الكتلة الحرجة من داخل العالم العربي التي بإمكانها تكييفه والمحاربة من اجل تنفيذه."

ويعرف أقل من ثلث المستطلعة آرائهم عن العملية الوزارية الأورومتوسطية واستنتاجات مؤتمر باريس. ومن بين الأقلية الملمة بهذين الأمرين، إما أنهم مشاركون في ائتلاف محلي ذي علاقة أو أنهم سمعوا عنهما في مؤتمرات وطنية أو ندوات أو مجموعات تركيز. ويعتقد أغلبية المستطلعة آرائهم أنه لم يتم توفير تغطية كافية للمؤتمر في وسائل الإعلام أو البيانات الحكومية.

"ينبغي تبادل نتائج المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي ونشرها للناس من خلال سياسات وتكتيكات توعية متميزة، بحيث يتم إشراكهم في النتائج، والسماح للسكان المحليين بإبداء رأيهم وتقديم تغذيتهم الراجعة حول الموضوع."

يمكن التعامل مع العملية الوزارية كمرجعية للسياسات مع المزيد من الجهود لنشر المعرفة في المجتمع عبر وسائل لإعلام وغيرها من السبل. ويؤمن الأغلبية أنه في حال أن الدعوة لتعزيز دور المرأة أصبحت قضية سياسية، يمكن أن تكون الرسالة أقوى، ويسهل تكييفها من قبل الحكومة وتشريعها بصورة طبيعية.

"أحد سبل جعل إستنتاجات المؤتمر الأورومتوسطي ذات أهمية للناس في الأردن والمنطقة هي عندما تسمح للمعنيين مباشرة ولأصحاب المصلحة بأن تكون لديهم ملكية كاملة للنتائج/الإستنتاجات."

ب. إمكانيات المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي والأثر الفعلي على حقوق المرأة

- **الحاجة لعملية رصد**

يوافق أغلبية المستطلعة آرائهم على أن دور المؤتمر الوزاري في تعزيز وضع المرأة في المجتمع سيكون حيويا في حال تم تشكيل هيئة أو وحدة أو مؤسسة ترصد وتقيم عمليات الإمتثال باستنتاجات المؤتمر الوزاري وتوصياته للعمل. وستتضمن مثل هذه الهيئة خبراء من منطقة الأورومتوسط تكون مسؤوليتهم الرئيسية متابعة التنفيذ من قبل البلدان الموقعة.

"تشجع آليات المتابعة والتكتيكات الأطراف الموقعة على أن تكون أكثر التزاما بحقوق المرأة، من خلال جعل رصد الإلتزامات وتنفيذ الإتفاقيات ممكنا."

كان عدم وجود مثل هذه الهيئة يشكل أحد التحديين الرئيسيين المذكورين حول تنفيذ الإستنتاجات الوزارية. ففي غياب آلية للرصد من أجل الإشراف على التنفيذ العملي للإتفاقيات الدولية الخاصة بالنوع الإجتماعي، نبقى نعاني من ضعف الإلتزام السياسي والتعارض بين التشريع الوطني

والبروتوكول الدولي. كما أن المسائلة والتقييم، وهما جانبان رئيسيان من أي تنفيذ ناجح للسياسات، غائبان أيضا، وبالتالي فإن الإتفاقية تصبح لاشيء أكثر من كلمات جوفاء.

هناك بعض الطلبات لتحالف وطني وإقليمي ودولي لمتابعة التنفيذ العملي الفعال للإستنتاجات، بالإضافة الى الأدوات الإقليمية والوطنية الأخرى لحقوق المرأة، بحيث يتم ربطها بالمساعدة المالية المتلقاة من الشركاء الموقعين.

- **الحاجة لتعاون دولي**

"في غياب التوافق القابل للإستمرار للشراكة بين الأردن وشركائه الدوليين، تكون الإتفاقيات الدولية أحادية الجانب وتعبير عن الهيمنة."

ومن شأن التوافق الآمن بين الشراكات الوطنية والدولية المساعدة على تسهيل الإتفاقيات القابلة للتطبيق والتنفيذ الفعال. والدور المتناقض للمجتمع الدولي في العالم العربي، لاسيما في ضوء موقفه إزاء الإحتلال الإسرائيلي، قلل من مصداقية المانحين الدوليين والشركاء.

"سوف نعمل مع المجتمع الدولي من أجل إحلال الإنصاف والمساواة في مجتمعاتنا، فقط إذا تعلموا كيفية مسائلة إسرائيل عن أعمالها السيئة واحتلالها."

وبالتالي، ينبغي أن يكون بناء الثقة أحد الأولويات الأكثر إلحاحا لاستدامة العلاقات الجيدة مع المجتمع الدولي.

"ومن شأن الإجراءات ذات المسؤولية الأخلاقية من جانب المجتمع الدولي المساعدة على سد الثغرات وبناء الثقة مع المجتمع العربي. ويشعر العرب بصورة عامة بأنهم ضحايا ومتضررين لكونهم أ) خاضعين لتمييز نمطي مستمر ويتم إظهارهم على أنهم إرهابيين، و ب) يشعرون بخيبة أمل إزاء الموقف السياسي للمجتمع الدولي تجاه الإحتلال الإسرائيلي والفصل العنصري."

ج. عقبات رئيسية تحول دون التنفيذ الكامل للإستنتاجات الوزارية

العقبات الموصوفة هنا مشابهة لتلك التي تعرقل تحقيق الإنجازات في مجال حقوق المرأة.

- **السياق الإقليمي والترويج للأمن كقضية ذات أولوية عليا**

"مأسسة 'الأمن القومي' و'التيار المحافظ' أعاق تحقيق تقدم في مجال حقوق المرأة بسبب المفهوم السائد بأن الأجندة والخطاب المتعلقين بحقوق المرأة ينبعان من أجندة دولية "غربية."

"في حالة أن كانت سياسات تمكين امرأة مرتبطة بالأمن القومي، فإن ذلك من شأنه أن يضمن فرصا أفضل لإحراز تقدم في قضايا المرأة."

"ستكون من التكتيكات الذكية ان تمت موائمة خطاب وسرد تمكين المرأة مع ضروريات الأمن القومي."

- **إثارة موضوع الخطاب المحافظ المعارض للمساواة الجندرية وحقوق المرأة على أنه يمثل "قيما غربية"**

"يحتاج خطاب المرأة حول التحرر لإعادة هيكلة، ليتوائم مع الخطاب المحلي الحالي والقومي."

"تخصيص برامج لتتوائم مع المجتمعات المحلية والعقلية المحافظة لايمس بالضرورة بحقوق المرأة، بل يسعى لإيجاد مجالات جديدة لتمكين المرأة من خلال المفاوضات والتبادل الثقافي والتوفيق بين العالمي والمحلي."

والخطاب المُحَافِظ حول حقوق المرأة يقدمها على انها جزء من "الأجندة الغربية" ويعتبر المساواة الجندرية "قيمة غربية". ويُقال بأن عالمية حقوق المرأة تُقَوِّض الهوية القومية ويتم ادانتها على أساس الخصوصية الثقافية.

"ويتم تقديم تفسير منطقي لقيام الدولة بتجنب الوفاء بالإلتزامات العالمية لحقوق الإنسان والمرأة ثم تقديم تبرير لذلك من خلال خلق أسطورة الخصوصية الثقافية؛ ومثل هذه التكتيكات هي التي تسفك بحقوقنا كنساء."

- **قضية اللاجئين**

خلق تدفق اللاجئين السوريين (على الرغم من ضرورته) العديد من العقبات في مسار تمكين المرأة والمساواة الجندرية، وأخطر تحدي تمت ملاحظته هو إعادة تخصيص الموارد المالية.

"يلبي الأردن دائما التزامه الأخلاقي لمساعدة الناس في البلدان المجاورة التي تشهد اضطرابات سياسية على إيجاد الملاذ والأمان في الأردن. وقد تم تحقيق ذلك، على الرغم من أن الثمن كان غاليا".

"تم تقسيم المساعدة الدولية بين الأردنيين وضيوفهم اللاجئين."

"الواقع أن الأردن يعاني من نقص التمويل من جانب المجتمع الدولي لأغراض اللاجئين. وعدم إيفاء الأخير بالتزامه الأخلاقي بشأن التمويل، يضع الأردن في موقف صعب لمحاولة سد الثغرات من خلال توفيره هو لجزء من التمويل."

وهناك اعتقاد أيضا بأن إمكانية وصول المرأة لسوق العمل تأثرت بأزمة اللاجئين. ويُنْظَر للمرأة السورية على أنها عمالة رخيصة، وأكثر مهارة ورغبة في العمل في بيئات عمل تتردد المرأة الأردنية في دخولها، والأرجح أن يكون سبب ذلك هو ان أوضاعها المالية صعبة للغاية. وقد يفسر ذلك سبب الإنخفاض في نسبة التحاق المرأة الأردنية في القوى العاملة.

وعلاوة على ذلك، تمت إعادة هيكلة التمويل الدولي الذي كان مخصصا فقط لقضايا "عدم الإنصاف الأسري للمرأة" ليشمل قضايا متعلقة باللاجئات السوريات. وعلاوة على ذلك، هناك الآن ما يصفه البعض "بنوع جديد من أنواع تسويق المرأة" مشيرا الى الشابات السوريات الصغيرات اللواتي يتزوجن برجال أردنيين.

"برزت سلوكيات جديدة وغريبة في المجتمع الأردني ينتج عنها أنواع جديدة من حالات زواج ذات وضع قانوني غير اعتيادي وهي ليست في صالح حماية المرأة."

- **المشكلات المتأصلة في النشاط الخاص بحقوق المرأة**

تطوَّر نشاط المرأة في الأردن على مر السنين ليشمل مسارات متنوعة في سياق غالبا ما يكون معاديا لحقوق المرأة. وتم وضع أجندة إما في سياق التدويل، المتعلق بنموذج تحرير المرأة وحقوق الإنسان، أو – على العكس من ذلك – في معارضة "للفكر والأجندات الغربية "، من خلال اللجوء الى "التحرير" التقليدي والقومي.

"نشاط المرأة في الأردن ممزق بين نسوية الدولة، التي هي غربية في الجوهر، أو غير تقليدية، والنسويات القوميات أو التقليديات اللواتي هن محافظات في الجوهر."

وعدم استقلال حركة المرأة مرتبط بنقص الوسائل الملائمة والإستقلال المالي لتطوير مشاريع وأعمال وحملات وللعمل بحرية من أجل قضيتهن.

"تم استنزاف ناشطاتنا الأردنيات وتهميشهن عن مسارهن الأصلي مع تدخل مفرط في قدرتهن الشخصية على اتخاذ القرارات: تدخل من الدولة، ومن المجتمع، ومن الأجندات السياسية ومن المانحين الدوليين، فقد فقدنا صوتنا الأصيل."

"تم وضع قدرتهن الشخصية على اتخاذ القرارات في سياق معين لتتوائم إما مع الأولويات الوطنية أو الدولية. وتشعر المُنَاصِرَات بالضياع بسبب ما يتم إملائه عليهن، مما يقوض روايتهن الأصلية."

حقوق المرأة هي دائما الأكثر صعوبة من حيث الحصول عليها والحفاظ عليها. ولا يتم أبدا في هذا المجال تحقيق أي أمر بشكل مطلق.

"ولناشطاتنا إمكانيات كبيرة لإحداث التغيير والنقلة النوعية المطلوبة في الوضع الراهن للمرأة، فقد أظهرن إمكانياتهن وتفانيهن على مدى السنوات الطويلة من النشاط، ولكن لم يتم السماح لهن بالنمو والتطور المنتظم واستدامة زخم جهودهن. ويتم دائما تشتيت انتباههن من خلال العديد من المتغيرات الناشئة، الأمر الذي يشد بهن الى الخلف ويبني أكواما من الإحباط لديهن."

ويُنْظَر بالتالي الى دور منظمات حقوق المرأة على أنه لاغنى عنه، ليس فقط للمرأة ولكن للمجتمع ككل.

"لو سمحت للنساء بتطوير هوياتهن السياسية والقومية بشكل مستقل، فأنت تضمن وجود مجتمعات عادلة."

من المهم أن نؤكد أن هناك أيضا إقرار بوجود بعض التطورات الإيجابية في الحركة، كظهور تيار النساء الناشطات الذي يستخدم ديناميكيات وأساليب محلية. ومن خلال تنظيم المجتمع حول قضايا تمكين المرأة، تبدأ تتشكل الكتل الحرجة المطلوبة للملكية الكاملة لحل المشكلات والبحث عن فرص. ويؤمن المناصرون بأن مثل هذه التكتيكات تُحْدَثُ التغيير الضروري للوضع الراهن للمرأة من خلال تعبئة أصحاب المصلحة الرئيسيين.

"ينبغي أن تُمْنَح النساء مساحة كافية للتفكير بأنفسهن وإيجاد أصواتهن."

د. السياسات المطلوبة للحكومة لكي تفي بالتزاماتها إزاء حقوق الإنسان وحقوق المرأة

تعتقد الأغلبية الساحقة للمستطلعة آرائهم بأنه ينبغي إدماج المساواة الجندرية في كافة الوزارات من خلال جعل الحكومة تدرج سياسات دمج النوع الإجتماعي في كافة الوزارات والمنظمات الحكومية.

"والطريقة الصحيحة للمضي قدما بتمكين المرأة هي من خلال مأسسة وإدماج النوع الإجتماعي في كافة المنظمات الحكومية."

وهم يؤمنون أيضا في قوة السياسات كمغير للعبة. فآلية الدولة مطلوبة للغاية في هذه المرحلة.

"ينبغي أن تكون الدعوة لتمكين المرأة والمساواة الجندرية سياسية."

وتعتقد أقلية من المستطلعة آرائهم بأن السياسيين والمؤسسات الحكومية ليس لديهم سوى القليل لتقديمه. وقد وصفوا وضع المرأة في العالم العربي على أنه ناتج عن الدور المتناقض الذي تلعبه الحكومات، حيث أنها من بين أول الموقعين من ناحية، وأحد أقل المنفذين من ناحية أخرى.

"تمكين المرأة ووضعها هو ضرورة سياسية ووجودية وليس فقط ممارسة ثقافية."

هـ. دور الأردن في العملية الأورومتوسطية

"قيادة الأردن الموثوق بها وسياستها نحو المنطقة تضعها في موقع يُمَكِّنُها من تحديد المسار للمنطقة."

واتفق المستطلعة آرائهم بالإجماع على أن الأردن يمكنه أن يلعب دورا رائدا في العملية الأورومتوسطية، من خلال كونه نموذج يحتذى به لبلدان عربية أخرى، ينبغي عليها مثل الأردن، أن تكون فخورة بالإستثمار في الموارد البشرية. وقد أثبت الأردن عبر الإضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة منذ بداية الربيع العربي في 2011 رصانته وحكمته في إدارة المخاطر والتحديات.

"أثبت الأردن مصداقيته وموثوقيته العالية في المنطقة والعالم من خلال موقفه المعتدل والمستنير والإنساني نحو مجموعة واسعة من الشؤون والقضايا في المنطقة والعالم."

وعبر العديد من المستطلعة ارائهم عن خيبة الأمل ببطئ سن حقوق المرأة. يعتقد العديدون بأن الأردن يسير في الإتجاه الصحيح ولكن بالوتيرة الخاطئة. وهناك تطلعات أكثر من التنفيذ الحاصل. ومن أجل أن يقوم الأردن بأخذ خطوات جريئة ومدروسة، ينبغي أن يقوم الأورومتوسط ببناء آلية للإشراف على التنفيذ والتقييم.

"يسعى الأردن لتسويق ذاته على أنه تقدمي ويطمح للتحرك نحو ديمقراطية شاملة للإيفاء بمسؤوليته الأخلاقية والتزامه بحقوق الإنسان والمساواة الجندرية؛ والعائق الفعلي هو الفجوة الضخمة بين ما يطمح الأردن لتحقيقه وما يحدث في الميدان. وهذا الفرق بين الوضع المثالي والفعلي هو ما يهددنا."

3. الإجراءات الموضحة في الإستنتاجات الوزارية والتي ينبغي تناولها بصورة أكثر إلحاحا ولماذا

أ. الدور الحاسم للتعليم

"الإستثمار في الموارد البشرية هو الأولوية الأولى في الأردن والتعليم هو أحد أدواته."

"التعليم هو سلاح ذو حدين: هو إما يقوم بالتلقين ويجعل التعلم مشروطا بأيديولوجيات خاطئة أو أنه يحرر ويُمَكِّن من أجل خلق عالم أفضل."

وتقر أغلبية كبيرة بالضرورة الملحة لدور التعليم كأداة لمنع كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، بالإضافة الى تعزيز المساواة الفعلية والصورة المتوازنة للمرأة والرجل الخالية من الصور النمطية.

"التعليم والثقافة هي أدوات مطلوبة لتحقيق المساواة الفعلية."

غالبا ما ينظر المستطلعة آرائهم الى تعليم الأفراد على أنه الركن الأساسي للتنمية، سواء تنمية الفرد أو المجتمع أو الدولة.

"الكتب المدرسية هي النماذج الأولى التي تقولب وعينا."

وأضافوا بأن تمكين المرأة من خلال التعليم هو عنصر أساسي لتحقيق المساواة الجندرية.

ب. تعليم المرأة بشكل خاص

"التعليم والإعلام هما أداتان أساسيتان لتشكيل عقلية الناس وعادات التفكير لديهم ومعايير مفاهيمهم."

يمكن أن يتم تحسين الوضع الإقتصادي والصحي والإجتماعي للمرأة من خلال توفير التعليم الملائم. ومع إمكانية الحصول على معلومات من خلال هذا التعليم الملائم، تزداد قدرة المرأة الخاصة على اتخاذ القرارات مما يسمح لها بالمساهمة في القرارات الأسرية، ومما يؤدي الى زيادة أعداد الأطفال المثقفين، ويحقق معدلات بقاء أعلى وزيادة في المنافع الصحية، كما تزداد قدرتهن على المساهمة في المجال العام، مما يمنحهن المساحة والنطاق المطلوبين لممارسة مهارات استخدام قدراتهن الخاصة

لاتخاذ القرارات والقيادة. ويمكن أن يؤدي تعليم المرأة الفقيرة الى زيادة دخل الأسرة بطبيعة الحال، أو في حالة الأم العزباء، يمكن أن يمكنها من إعالة أطفالها. وبالإضافة الى زيادة فرص العمل، تمكنت النساء المتعلمات من إدارة موارد الأسرة بشكل فعال. وعند منحها الأدوات الملائمة من خلال التعليم، تصبح المرأة أكثر وعيا بحالات التمييز الواقعة في المجتمع، ويمكنها بدورها تحدي أنظمة التمييز هذه. وينبغي أن تأخذ المشاريع والمبادرات التي تسعى لزيادة تعليم المرأة في إعتبارها العوامل العديدة التي تحول دون المساواة الجندرية في التعليم.

ج. الصور النمطية للنوع الإجتماعي والدور الرئيسي للإعلام

التعليم، مثل الإعلام، يعمل على إدماج وتطبيع عادات التفكير لدينا، وتصوراتنا، وطموحاتنا وتوقعاتنا. والإعلام التقليدي وكذلك الجديد، مثل وسائل الإعلام الإجتماعي على الإنترنت أصبحت جميعها منصات تتغاضى عن تعنيف المرأة ومعاملتها على أنها غرض، وهي تديم الصور النمطية الضارة للنوع الإجتماعي التي يمكن إستيعابها من قبل المجتمع. إن تشويه صورة المرأة في وسائل الإعلام يعمل على تطبيع معايير غير واقعية وضارة.

"إذا قدم التعليم والسرد الإعلامي النساء على أنهن سلبيات ومذعنات وهامشيات، سوف يسوعب الناس هذه الصور عن النساء وسوف يتطلب ذلك سنينا طويلة للتخلص منه."

فعقلية الشخص ووعيه يتشكلان من خلال وسائل الإعلام، ويندمج النوع الإجتماعي في المجتمع وتتم إدامته. فبالإضافة إلى التصوير الضار بالمرأة في وسائل الإعلام، لا يزال هناك نقص واضح في التمثيل الإيجابي.

" وسائل الإعلام والتعليم يديمان صورة إذعان المرأة وكونها ضحية".

التمثيل الإيجابي في وسائل الإعلام مهم لقدرته على تشجيع وإظهار أمثلة يحتذى بها للنساء اللواتي أصبحن ناجحات في المهن التي كانت تقليديا موجهة للذكور. فعدم المساواة بين الجنسين تتشكل أولا وقبل كل شيء من خلال التعليم ووسائل الإعلام. وهاتين الآليتين هما الأكثر تأثيرا في تشكيل وتعزيز مجموعة معتقدات الشعوب.

د. تغيير التشريعات

"أعطني نظاما تشريعيا عادلا تجاه النساء، وسوف أعطيك مستقبلا من العدالة الإجتماعية والإنصاف، أعطني نظاما تشريعيا تمييزيا، وسوف أعطيك عالما غارقا في الإستغلال والتلاعب".

أعْطى عدد من الذين تم إجراء مقابلات معهم أهمية ملحة لتعزيز وضع مواطنة المرأة من خلال ضمان إعطاء المرأة الحق في حماية متساوية بموجب القانون. هناك العديد من القوانين والأنظمة فضلا عن الصكوك الدولية التي تهدف إلى تمكين المرأة في القطاعات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

"إن أفضل طريقة لتحقيق تمكين المرأة والمساواة الجندرية هي من خلال التشريعات والقوانين."

على الرغم من أنه يتم سن هذه التشريعات لضمان وحماية حقوق المرأة في مجتمع أبوي، إلا أن الإنفاذ السليم لها يبقى محدودا.

لا زال يشكل تمكين المرأة من خلال التشريعات جانبا هاما من أجل الحفاظ على المساواة الجندرية، لأن هذه القوانين قد تعمل على حماية حقوق المرأة وحرياتها.

"التشريعات المساوية بين الرجال والنساء تقلل من فرص بناء المجتمع على علاقات القوة والهيمنة."

ومع ذلك، ففي حين أن التشريعات مهمة في عملية المساواة الجندرية، إلا أن لها تأثير محدود عند تطبيقها لوحدها. فهي تحتاج إلى الإستفادة من التنفيذ السليم والقبول المجتمعي.

هـ. تعزيز الدور القيادي للمرأة

"إن نشر الأقوال الثقافية والأمثال عن قدرة المرأة على القيادة يمكن أن تساعد في تبوُّء المزيد من النساء مناصبا قيادية".

يعطي عدد قليل جدا من الذين تمت مقابلتهم أهمية ملحة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار السياسي على جميع المستويات، ولكنهم يعاجلون بالقول أيضا بأنه ينبغي إيلاء إهتمام خاص بخلق نقلة نوعية في القيادة ليتم الدفع إلى الصدارة بالمجالات غير المعترف بها للنساء في المراكز القيادية.

"يجب أن يكون هناك برامج توثق كافة أشكال القيادة النسائية، لاسيما القياديات على مستوى القاعدة الشعبية اللواتي طورن نموذجا أصيلا نابعا من موارد التمكين الخاصة بهن".

ويشددون على أن النساء اللواتي يطورن قدرتهن الذاتية على إتخاذ القرارات في بيئة تكون الموارد فيها محدودة أو معدومة، مما يُحْدِثُ فرقا في دائرتهن الخاصة والدائرة الأوسع لمجتمعاتهن، هن بطلات قوميات. إن تأثير السياسة والسياسات العامة للدولة يجب أن يصل إلى جميع الأفراد في المجتمع بما في ذلك النساء. وبالتالي، حتى يتسنى للحكومة توفير عملية سياسية شمولية، وسريعة الإستجابة وبعيدة المدى، ينبغي تشجيع مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وكونهن غير ممثلات في جوانب من العملية السياسية فإنه يتم إستبعادهن من عملية صنع القرار، والتي من الواضح أنه بدونهن يتم بذل القليل لتعزيز العدالة الجندرية. إن تعزيز نظرة حساسة للنوع الإجتماعي، فضلا عن زيادة عدد النساء في المناصب الحكومية العليا يشكلان أحد الجوانب الأساسية للمساواة الجندرية وتمكين المرأة.

"إن رؤية المرأة في مناصب قيادية يجعل قيادة المرأة أمرا واقعا، ويبدأ الناس في تقبله".

التدريب المقدم للعضوات في الأحزاب السياسية والمرشحات السياسيات المحتملين وقادة الحركات الشعبية هو مبادرة مشتركة تنفذها منظمات دولية. ويساعد ذلك على بناء قدرات المرشحات ويشجعهن على تضمين سياسات حساسة للنوع الإجتماعي في صنع السياسات العامة. وينبغي أن تسعى السياسات التي تعمل على تمكين المرأة من خلال المشاركة السياسية إلى التعامل مع النساء على مستوى أوسع بدلا من استهداف المرشحات فقط. ومن خلال توسعة نطاق الوصول هذا، بإمكان المرأة أن تعزز بفعالية المساواة الجندرية وأن تحققها، وتزيد بالتالي من القيادة السياسية.

"يجب ان يتم تدريس القيادة النسائية في المدرسة، وأن يتم القراءة عنها في أدب الأطفال وعرضها في وسائل الإعلام."

"الفضاء الخاص، حيث نجحت المرأة في القيادة، هو نموذج مصغر للفضاء العام حيث يمكنها أن تصبح قائدة أيضا. والنساء قائدات بالفطرة وبإمكانهن القيم بذلك بشكل فعال. اذا كان بامكانهن حكم الأسرة، فبإمكانهن أن يحكمن المجتمع.

"إن قدرة المرأة الذاتية على القيادة والتي تطورها في فضائها الخاص يمكن نقلها بسهولة إلى الفضاءات العامة الأخرى".

و. وضع حد لإستبعاد المرأة من الفضاء العام

"كيفية النظر إلى المرأة في الفضاءات العامة لا يطلعنا بشيئ عن المرأة (المنظور إليه)، ولكن يطلعنا بالكثير عن موقف وعقلية الناظرين".

إن مسألة الفضاءات العامة غير الملائمة للمرأة هي تخوف مشترك. ومن خلال وضعهن تحت التدقيق الدائم غير المرغوب فيه، يشترط في المرأة أن تراقب نفسها بنفسها وأن تكون واعية بشأن الطريقة التي تظهر فيها في المجتمع. على سبيل المثال، السيطرة والحد من بعض الوضغيات أو الافعال هي محاولة من قبل النساء للحد من احتمال تعرضهن للإعتداء.

" كيف يُنْظَر إلى جسد المرأة في الفضاءات العامة، وطريقة عرضه وتقبله إجتماعيا يمكن أن يشكل صدمة للمرأة".

ز. محاربة التحرش الجنسي في الشوارع

"إن إنتهاك فضاء جسد المرأة من خلال التحرش هو مؤشر على أن المجتمع والدولة قد فشلا في تنشئة مواطنين صالحين".

في كثير من الحالات، مثل هذه التكتيكات والإستراتيجيات الذاتية لا تنفع كثيرا في تغيير المخاطر وحالة الإستضعاف التي تواجهها المرأة في الفضاءات العامة.

"إنه لمن الجبن عندما يظن بعض الرجال أن لديهم الحق في ممارسة السيادة والسلطة على المرأة من خلال تحويل المرأة إلى شيئ مخصص لأبصارهم وهلوساتهم المجنونة".

الحق في الشعور بالأمان في الفضاءات العامة لا يقتصر على نوع إجتماعي معين. ولذلك، فإن النساء، مثل الرجال، يجب أن يكن قادرات على التمتع بحرية الحركة والمشاركة في الحياة العامة دون كبت أو خوف أو تهديد بالعنف.

"ينبغي أن تمتلك المرأة الملكية الكاملة للفضاءات العامة من أجل التنقل بسهولة وأمان فيها".

"الفضاءات العامة في الأردن تسبب الخوف للمرأة من الأماكن المكشوفة، حيث ينظر إليهن في هذه الأماكن كرمز للجنس".

إذا إستمر الإستخفاف بهذه المسألة، فإنها سوف تؤثر بشدة على أمن المرأة ورفاهيتها فضلا عن قدرتها على ممارسة حقوقها كمواطن متساوي.

"تعرضت معظم النساء، أكثر من مرة واحدة خلال حياتهن، لمضايقات حقيقية أو للتحديق، مما يجعل الفضاءات العامة معادية وقمعية للنساء".

ينبغي تمكين المرأة لكي تحصل على الحق الكامل في الوصول إلى الفضاءات والأماكن العامة. إن إدماج المساواة الجندرية في التطوير والتخطيط العمراني هو عنصر حاسم للحد من التحرش القائم على النوع الإجتماعي في الشوارع. وبإمكان مجموعات التركيز المؤلفة من النساء أن تساعد من خلال التشاور مع المخططين العمرانيين، حيث لديهم القدرة على التأكيد على قضايا معينة حساسة للنوع الإجتماعي والتي قد يغفل عنها المخططون العمرانيون.

"ينبغي تصميم الفضاءات العامة كبيئات تمكينية للجميع، وخصوصا للفئات الضعيفة والمهمشة."

ح. سد الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية

"إن سد فجوة النشاط بين النساء على مستوى القاعدة والنساء من النخبة، وبين المرأة الريفية والمرأة في المناطق الحضرية هي خطوة ضرورية جدا لبناء نموذج شامل وقابل للاستمرار لنشاط النساء في الأردن."

عدد قليل فقط من الذين تم إجراء مقابلات معهم تطرقوا إلى الحاجة الملحة لردم الهوة بين النساء في المناطق الريفية والحضرية. إن مكان إقامة المرأة سواء في محيط ريفي أو حضري يعتبر عاملا مؤثرا في تحديد شكل المساواة/عدم المساواة الذي قد تواجهه.

"في المناطق الحضرية النساء هن أقرب إلى الموارد مع توفر العديد من الخيارات لهن، أما في المناطق الريفية فالوضع هو على النقيض من ذلك."

يمكن أن يؤثر الموقع الجغرافي على المرأة في عدد من القطاعات، مثل الصحة والتعليم، فضلا عن الجانب الإقتصادي. فالإقامة في مناطق نائية أو معزولة، تتسبب في محدودية وصول المرأة إلى المرافق الصحية. وهذا عائق واضح، لأنه يمكن أن يؤدي إلى التشخيص المتأخر لأمراض ضارة

وعلاجها. ولأسباب مماثلة، فإن مستويات التعليم بين النساء في المناطق الريفية أقل مقارنة مع نظرائهن في المناطق الحضرية. ومن الواضح أنه تجدر الإشارة إلى أن النساء في المناطق الحضرية والرجال في المناطق الريفية أفضل حالا مقارنة مع النساء الفقيرات في المساكن الريفية. ومن أجل تمكين المرأة بشكل صحيح لتحقيق المساواة الجندرية، ينبغي أن تقوم السياسات والبرامج بإدراك وأخذ بعين الإعتبار العوامل المختلفة التي قد تؤثر على المرأة. فمثلا تحسين وصول المرأة الريفية إلى الموارد ، في حالات الزراعة، يزيد من دخل الأسرة، مما يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على تغذية وصحة وتعليم الطفل. ومن خلال خفض المسافة للوصول إلى المدارس فضلا عن خفض الرسوم المدرسية والجامعية، سوف يزداد أيضا معدل حضور النساء والفتيات في المناطق الريفية إلى المدارس.

الجزء 3: المرحلة الكمية
تحليل نتائج الإستبيان

الهدف من المرحلة الكمية هو تحديد العلاقة بين عوامل ديموغرافية متنوعة تشمل على سبيل الذكر وليس الحصر العمر، ومكان الإقامة، والمهنة ودعم حقوق المرأة والمعرفة بالإستنتاجات الوزارية وبالدور الذي يلعبه الأردن في العملية الوزارية الأورومتوسطية حول "تعزيز دور المرأة في المجتمع".

وتهدف مجموعة الأسئلة الى قياس ما يلي:

- تصنيف حقوق المرأة والمساواة الجندرية في الأردن.
- التغير الظاهر في حقوق المرأة في الأردن.
- تشريع التمييز القائم على النوع الإجتماعي وفقا للظروف.
- مستوى المعرفة بالعملية الوزارية الأورومتوسطية واستنتاجاتها.
- من خلال أي الوسائل تَعرَّفَ المشاركون على الإستنتاجات الوزارية (إن كان حدث ذلك)؟
- من الإجراءات التي اتفق عليها الوزراء ما هي التي ينبغي تنفيذها بصورة عاجلة للغاية؟
- الدور الذي سيضطلِع به الأردن في العملية الوزارية الأورومتوسطية
- الخطوات المستقبلية التي ينبغي أن تتخذها الحكومة الأردنية في مجال حقوق المرأة والمساواة الجندرية.

تم تلخيص الإجراءات الرئيسية من الإستنتاجات الوزارية وتوفيرها في إطار الإستبيان.

تم توزيع الإستبيان للجمعيات من القاعدة الشعبية بدعم من جمعية النساء العربيات. وتم توزيع حوالي 40 استبيان في كل من المحافظات الإثني عشر بحيث وصلت الى ما مجموعه 484 مشارك.

تم توزيع الإستبيانات في 10 محافظات خلال إجتماعات منظمة مع المشاركين، حيث كان عدد من موظفي المبادرة النسوية الأورومتوسطية متواجدين لتقديم الإيضاحات عند الحاجة وقاموا بجمع الإستبيانات. تم جمع الإجابات على الإستبيان في محافظتين (معان والطفيلة) وأرسلت الى المبادرة النسوية الأورمتوسطية من خلال ضباط الإرتباط لجمعية النساء العربيات.

وتم ضمان عدم الكشف عن هوية المشاركين واحترامها من خلال طريقة توزيع وجمع الإستبيانات.

وتظهر نتائج هذه المرحلة عددا من الخصائص العامة التي وجد أنها متشابهة بين المجموعات المختلفة التي تمت دراستها، بصرف النظر عن العمر، والوضع الأسري، ومكان الإقامة في المدن أو في الريف، والمهنة والإنتماء الديني.

النتائج الرئيسية

- **تعريف حقوق المرأة والمساواة الجندرية كقضية اجتماعية**

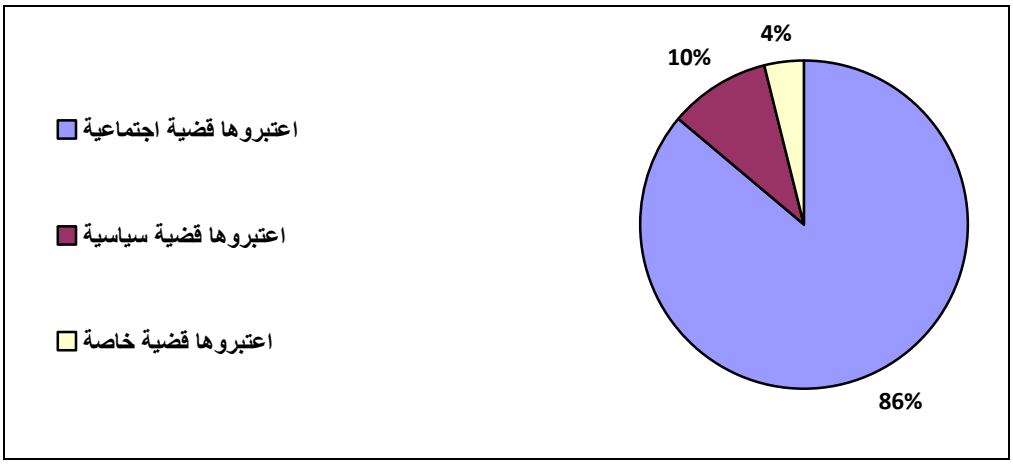

تظهر النسبة المذكورة أعلاه بوضوح أن السكان الذين تمت دراستهم يصنفون حقوق المرأة كقضية اجتماعية بشكل سائد. وهذا يعني أنهم لا يرون أي صلة بين اتخاذ القرارت السياسية وحقوق المرأة، وبين الديمقراطية وحقوق المرأة. وتتماشى مثل هذه النتيجة مع تدني المشاركة السياسية في الأردن. وهذا يعني أنه لو كانت أي سياسة ستنجح، فإنها ينبغي أن تأخذ باعتبارها الإتجاهات الإجتماعية.

ويعتبر تدني النسبة المئوية للمشاركين الذين يصنفون حقوق المرأة بقضية خاصة أمر واعد حيث أنه لم يعد من الممكن إخفاء أي تصرف مشين خلف الأبواب البيوت المغلقة.

- **تصور لتحسن وضع المرأة في الأردن في السنوات العشرة الأخيرة**

يعتبر 88% من المشاركين أنه حدث تغير إيجابي فيما يتعلق بحقوق المرأة في الأردن في العقد الأخير. ويمكن أن يستخدم هذا كمؤشر على أن إجراءات الحكومة ومنظمات حقوق الأنسان تحقق نتائجا. ويشكل دور الأردن في العملية الوزارية الأورومتوسطية، والحملات العامة والنقاشات حول قانون الجنسية بالإضافة الى النهوض بالمرأة في المجال السياسي من قبل منظمات حقوق الإنسان والتحالفات، بعض العوامل التي تساهم في التصور الإيجابي للتغيير.

- **النظرة الى التقاليد والثقافة على أنها حواجز اجتماعية أمام المساواة الجندرية**

قام 75% من المشاركين بتقييم التقليد والثقافة كحواجز خطيرة لحقوق المرأة. وحصل كلاهما على تصنيف متقارب مما يشير الى أن التقاليد تلعب دورا مركزيا في الثقافة المحلية وأنه حتى المُصْطَلَحَيْن يُسْتَخْدَمَان بصورة متبادلة.

ومن ناحية أخرى، يعتبر أقل من 50% من المشاركين أن الدين يشكل عائقا لحقوق المرأة. وعلاوة على ذلك، يقول 15% أن الدين غير مهم كعائق لحقوق المرأة. والفرق بين الدين والثقافة والتقليد واضح. وفكرة أن الدين ينطوي في حد ذاته على المساواة الجندرية وأنه إيجابي هي الفكرة السائدة. وتعتبر أي إساءة لاستخدام الدين تشويها ولايعزى الخطأ للدين. ومن بين المصادر الأخرى، تُعْتَبَر الدراسة تحت عنوان "كسر دورات الصمت" ذات صلة.

- **تساهل إجتماعي كبير إزاء التمييز ضد المرأة**

يعتقد 47% من المشاركين أن الظروف تبرر التمييز القائم على النوع الإجتماعي. ولايرى حوالي نصف المشاركين أن المساواة الجندرية تشكل قيمة ينبغي الإلتزام بها دون قيد أو شرط.

ومثل هذه النصوص النسبية واسعة الإنتشار ومتجذرة بعمق في السياقات التقليدية أو الثقافية. ويستمر خضوع المرأة نتيجة استمرار الهياكل الأبوية في الحياة العامة والخاصة. وقد قبلت المرأة التمييز حيث تكون حقوق الرجل مهيمنة على حقوق المرأة.

- **عدم معرفة شاملة بالعملية الوزارية الأورومتوسطية**

لم يسبق وأن سمع أكثر من ثلثي المشاركين عن الإستنتاجات الوزارية الأورمتوسطية باريس 2013. والفجوة بين الحقوق الرسمية وفقا للإتفاقيات والحقوق الفعلية كما شهدتها المرأة في حياتها اليومية هي نمط عالمي. والمرأة غير مدركة إطلاقا للحقوق التي تحتاج الى المطالبة بها مما يبرز الحاجة للتوعية بعملية مراكش واسطنبول.

- **رأي إيجابي للغاية بشأن الإستنتاجات الوزارية**

تتناول الإستنتاجات الوزارية 2013 مصادرا رئيسية للمساواة الجندرية وتقترح حلولا لتحسين وضع المرأة. و83% من المشاركين يعتبرونها أداة مهمة للنهوض بحقو ق المرأة.

قام المشاركون بإيلاء أولوية كبرى للإجراءات التالية من أجل تحسين وضع حقوق المرأة في المجتمع الأردني:

- التوعية بحقوق المرأة والتثقيف بشأنها
- محاربة المحظورات الثقافية والأدوار الجندرية التقليدية للمرأة والرجل
- المشاركة المتكافأة للمرأة في كافة مجالات الحياة، بما فيها السياسة
- زيادة الحرية والعدالة الإجتماعية

يتماشى التركيز على النقاط المذكورة أعلاه مع الأهمية التي تولى للتقاليد والثقافة كعوائق أمام المساواة.

- **دور الأردن في العملية الوزارية الأورومتوسطية**

اعتقد المشاركون أن دور الأردن لم يكن كافيا ولكنه في تزايد في العملية الوزارية. وينبغي أن يشكل هذا حافزا للحكومة الأردنية لتلعب دورا أقوى في العملية الوزارية. ويمكن اعتبار هذه النتيجة كنقطة انطلاق للحكومة.

السؤال 1 الى 6: العينة

484 استبيان

المنطقة	العدد	النسبة المئوية
عجلون	40	8,3%
عمان	43	8,9%
العقبة	47	9,7%
إربد	42	8,7%
جرش	40	8,3%
الكرك	40	8,3%
معان	33	6,8%
مادبا	40	8,3%
المفرق	40	8,3%
السلط/البلقاء	40	8,3%
الطفيلة	38	7,9%
الزرقاء	41	8,5%

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
الأردنية	453	93,5%
الفلسطينية	14	3%
أخرى	17	3,5%
المجموع	484	100%

العمر	18-29	30-49	50 وأكثر	الإجمالي
العدد	167	209	108	484
%	35%	43%	22%	100%
الوضع الإقتصادي	عاملون	عاطلون عن العمل	غيرهم	المجموع
العدد	265	182	37	484
%	55%	38%	8%	100%
مكان الإقامة	القرية	المدينة والضواحي	غير ذلك	المجموع
العدد	102	361	21	484
%	21%	75%	4%	100%
الدين	الإسلام	المسيحية	غير ذلك	المجموع
العدد	451	30	3	484
%	93%	6%	1%	100%

يظهر الجدول أعلاه توزيع العينة بناء على عوامل ديموغرافية مثل العمر والوضع الإقتصادي ومكان الإقامة والدين. وتتوافق كافة العوامل مع النسب المئوية في الأردن ككل. ويشكل السكان في المناطق الحضرية 83% و97% منهم مسلمون. وحيث أن الفئة العمرية تحت عمر 18 سنة غير مغطاة في الدراسة، فإن التوزيع العمري يتماشى كذلك مع التوزيع العمري في الأردن. وعلاوة على ذلك، كانت العينة تضم في معظمها نساءً وبالتالي، فإن نسبة العمالة تتوافق أيضا مع نسبة العمالة المقدرة للمرأة للفئات العمرية المحددة.

السؤال 7: كيف تصف حقوق المرأة والمساواة الجندرية في الأردن؟

تظهر النسب المئوية بوضوح أن السكان الذين غطتهم الدراسة يصنفون حقوق المرأة كقضية إجتماعية بصورة سائدة. وهذا يشير الى أنهم لا يرون أي صلة بين الديمقراطية وحقوق المرأة. وتتماشى مثل هذه النتيجة مع تدني المشاركة السياسية في الأردن. وهذا يعني أنه لو كانت أي سياسة ستنجح، فإنها ينبغي أن تأخذ باعتبارها الإتجاهات الإجتماعية.

ويشكل تدني النسبة المئوية للمشاركين الذين يصنفون حقوق المرأة بقضية خاصة أمرا واعدا ويظهر تطورا إيجابيا للمجتمع من منظور الحقوق.

جميعها مجتمعة	% لمن يعتقد أن حقوق المرأة هي		
	قضية اجتماعية	قضية سياسية	قضية شخصية
	86%	10%	4%

ليس هناك علاقة واضحة بين العمر والوضع الإقتصادي ومكان الإقامة من حيث ما إذا كان المشاركون يعتبرون حقوق المرأة قضية اجتماعية. والنسبة المئوية للمشاركين العاملين الذين يصنفون

حقوق المرأة بقضية سياسية أعلى قليلا ، في حين أن النسبة المئوية للعاطلين عن العمل الذين يصنفونها بقضية خاصة هي أعلى قليلا. والمشاركون الذين يعيشون في المناطق الريفية هم أكثر عرضة بمرتين لاعتبار حقوق المرأة قضية خاصة مقارنة بالمتوسط الإجمالي. ويكون الإختلاف أوضح حين يتم النظر في الإنتماء الديني. والمسلمون أكثر احتمالا في أن يعتبروا حقوق المرأة قضية اجتماعية (86% مقابل 76% للمسيحيين)، في حين أن المسيحيين هم أكثر احتمالا لاعتبارها قضية سياسية (23% مقابل 9% للمسلمين)[40]

	% لمن يعتقد أن حقوق المرأة هي		
العمر	**قضية اجتماعية**	**قضية سياسية**	**قضية شخصية**
18-29	88%	8%	4%
30-49	84%	11%	5%
50وأكثر	86%	9%	5%

	% لمن يعتقد أن حقوق المرأة هي		
الوضع الإقتصادي	**قضية اجتماعية**	**قضية سياسية**	**قضية شخصية**
عاملون	85%	12%	3%
عاطلون عن العمل	86%	7%	7%

	% لمن يعتقد أن حقوق المرأة هي		
مكان الإقامة	**قضية اجتماعية**	**قضية سياسية**	**قضية شخصية**
الريف	84%	7%	9%
الحضر	87%	10%	3%

	% لمن يعتقد أن حقوق المرأة هي		
الدين	**قضية اجتماعية**	**قضية سياسية**	**قضية شخصية**
الإسلام	86%	9%	5%
المسيحية	73%	23%	4%

السؤال 8 و9: ما هي التغيرات التي حدثت في الأردن فيما يتعلق بحقوق المرأة في السنوات العشرة الأخيرة؟

تعتبر الأغلبية العظمى (88%) أنه تحقق تحسن في حقوق المرأة في الأردن خلال العقد الماضي. وفقط 3% يخالفون هذا الرأي.

جميعهم مجتمعون	**% في تحسن**	**% في تراجع**	**% في ركود**	**% لايعرفون**
	88%	3%	6%	3%

[40] *مع مراعاة الحيطة كما قيل بشأن خصائص العينة*

ليس للوضع الإقتصادي والدين ومكان الإقامة تأثير على التصور الخاص بالتقدم المحرز في مجال حقوق المرأة. ومن ناحية أخرى، تظهر الفئة العمرية الأصغر معدلا أعلى من التشاؤم إزاء التغيير، حيث أفاد (78%) بحدوث تقدم مقارنة بنسبة (93%) من المشاركين ككل.

العمر	% في تحسن	% في تراجع	% في ركود	% لايعرفون
18-29	78%	7%	10%	5%
30-49	92%	1%	5%	2%
50وأكثر	94%	1%	4%	1%

الوضع الإقتصادي	% في تحسن	% في تراجع	% في ركود	% لايعرفون
عاملون	90%	3%	6%	1%
عاطلون عن العمل	85%	4%	7%	5%

مكان الإقامة	% في تحسن	% في تراجع	% في ركود	% لايعرفون
الريف	89%	3%	7%	1%
الحضر	87%	4%	6%	3%

الدين	% في تحسن	% في تراجع	% في ركود	% لايعرفون
الإسلام	88%	3%	6%	3%
المسيحية	87%	3%	10%	-

السؤال 10: حسب رأيكم، ما هي العوائق الرئيسية لتحقيق المساواة الجندرية في الأردن؟

العوامل التي هي مؤهلة بشكل سائد لتكون عوائقا أمام حقوق المرأة هي التقاليد (74%) والثقافة (73%) وتليها القوانين (59%). ويصنف كل من الدين والسياق الإقليمي كعائق مهم، بحيث حصل كل منهما على (48%). وبشكل أكثر تحديدا، تعتبر الديانة غير مهمة وفقا لأعلى نسبة مئوية بين العوامل (15%)، وهذا ضعف النسبة المئوية لثاني أقل العوامل أهمية (8% للسياق الإقليمي).

	جميعها مجتمعة/نسب مئوية				
	الثقافة	*التقاليد*	*الدين*	*القوانين*	*السياق*
مهم جدا أو للغاية	73%	74%	48%	59%	48%
مهم جدا	45%	37%	24%	39%	28%
مهم للغاية	28%	37%	25%	20%	15%
مهم قليلا أو باعتدال	23%	24%	37%	35%	34%
غير مهم	4%	2%	15%	6%	8%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%

هناك علاقة بين العوائق المختلفة بين المشاركين. على سبيل المثال، (78%) من أولئك الذين يعتبرون الثقافة عائقا مهما جدا أو للغاية لديهم نفس الإعتقاد بشأن التقاليد. وكذلك، فإن أكثر من (75%) من

أولئك الذين يعتبرون القوانين عائقا مهما، يعتقدون ذات الأمر حول التقاليد. و(50%) من أولئك الذين يعتبرون أن الثقافة والتقاليد تشكل عوائقا لحقوق المرأة يعتبرون أن الدين يشكل عائقا أيضا. وعلى عكس ذلك، فإن (75%) من أولئك الذين يعتبرون الدين عائقا، يعتبرون الثقافة والتقاليد عوائقا كذلك.

مهم جدا أو للغاية	*الثقافة*	*التقاليد*	*الدين*	*القوانين*	*السياق*
الثقافة مهمة جدا أو للغاية		77%	78%	78%	74%
التقاليد مهمة جدا أو للغاية	78%		75%	76%	71%
الدين مهم جدا أو للغاية	52%	49%		56%	45%
القوانين مهمة جدا أو للغاية	63%	61%	68%		67%
السياق مهمة جدا أو للغاية	49%	46%	45%	55%	

من الجدير بالذكر أنه بغض النظر عن تقييم كل عامل كعائق أمام تحقيق المساواة الجندرية في الأردن، فإن الإختلافات ليس لها تأثير على كيف يصنف المشاركون حقوق المرأة والمساواة الجندرية، ولا على فهم التغيرات فيما يتعلق بحقوق المرأة في السنوات العشرة الأخيرة. وتعرف الأغلبية الساحقة حقوق المرأة في الأردن بأنها قضية اجتماعية وترى أنه تحقق تحسنا في مستوى حقوق المرأة.

كيف تصنفون حقوق المرأة والمساواة الجندرية في الإردن؟					
مهم جدا أو للغاية	*الثقافة*	*التقاليد*	*الدين*	*القوانين*	*السياق*
قضية اجتماعية	86%	85%	86%	83%	82%
قضية سياسية	9%	11%	10%	13%	14%
قضية خاصة	5%	4%	4%	5%	4%

ما هي التغيرات التي شهدتها الأردن في السنوات العشرة الأخيرة فيما يتعلق بحقوق المرأة ؟					
مهم جدا أو للغاية	*الثقافة*	*التقاليد*	*الدين*	*القوانين*	*السياق*
تحسن	91%	87%	83%	86%	87%
ركود أو تراجع	7%	10%	13%	11%	2%
لا أعرف	1%	3%	4%	2%	2%

كذلك، فإن أكثر من 40% من المشاركين يوافقون على فكرة أنه من الممكن أن يتم تبرير التمييز القائم على النوع الإجتماعي ظرفيا

هناك مواقف يكون فيها التمييز القائم على النوع الإجتماعي مبررا					
مهم جدا أو للغاية	*الثقافة*	*التقاليد*	*الدين*	*القوانين*	*السياق*
لا أوافق	52	51	44	51	48
أوافق	40	43	45	42	46
لا أعرف	8	6	11	7	6

نجد تقاربا مماثلا بشأن النظرة الى العمليات السياسية المستمرة.

كيف ترون الإستنتاجات الوزارية					
مهمة جدا أو للغاية	*الثقافة*	*التقاليد*	*الدين*	*القوانين*	*السياق*
كأداة مهمة	85	85	81	83	84
كبيان حكومي آخر	9	9	8	9	8
أنا لست مهتما جدا أو لا	6	6	11	8	8
	الثقافة	*التقاليد*	*الدين*	*القوانين*	*السياق*
الإجراء الأول	26	25	24	25	23
الإجراء الثاني	17	20	16	20	18
الإجراء الثالث	16	19	20	17	17
الإجراء الرابع	20	15	19	17	19
الإجراء الخامس	8	7	5	6	6
الإجراء السادس	4	4	4	4	3

السؤال 11: هل هناك أوضاع يكون فيها التمييز القائم على النوع الإجتماعي مبررا؟

اختلفت النتائج. حيث يؤكد (39%) من المشاركين بأن حقوق المرأة ليست قيمة عالمية ويمكن تناسيها لو "استدعت" الظروف ذلك. ومن ناحية أخرى، فإن الأغلبية تخالف هذا الرأي وتقول بأن التمييز القائم على النوع الإجتماعي ليس مقبولا. ومع ذلك، فإنه من المقلق أن تكون هذه النسبة المئوية الكبيرة من المشاركين تجد التمييز مقبولا. وللعوامل الديمغرافية كالعمر ومكان الإقامة تأثير محدود على قبول التمييز، مما يشير الى أن هذا الموقف قد تخلل كافة شرائح المجتمع.

% جميعها مجتمعة	
لا أوافق	53%
أوافق	39%
لا أعرف	8%

العمر		**29-18**	**49-30**	**50 وأكثر**
	لا أوافق	53%	51%	55%
	أوافق	36%	40%	41%
	لا أعرف	11%	9%	4%

الوضع الاقتصادي		**عاملون**	**عاطلون عن العمل**
	لا أوافق	59%	42%
	أوافق	39%	40%
	لا أعرف	2%	18%

مكان الإقامة		القرية	المدينة
	لا أوافق	52%	53%
	أوافق	38%	39%
	لا أعرف	10%	8%

الديانة		الإسلام	المسيحية
	لا أوافق	52%	70%
	أوافق	39%	27%
	لا أعرف	9%	3%

والتوزيع بين أولئك الذين يتفقون ولايتفقون مع هذا الرأي هو ذاته تقريبا أو مشابه للغاية، بغض النظر عن عمرهم ومكان إقامتهم.

وكما يحدث في الغالب في مثل هذه الدراسات، يكون معدل البطالة أعلى للمشاركين الذين يجيبون بأنهم "لايعرفون". وتتعلق النتيجة الوحيدة المهمة للغاية هنا بالإنتماء الديني: 70% من المسيحيين يخالفون هذا الرأي و27% يوافقونه، الا أنه ينبغي أن يبقى في الذهن قلة عدد السكان المسيحيين في العينة من أجل تفادي الإستنتاجات التي لا أساس لها.

السؤال 12: هل سمعت عن العملية الأورومتوسطية اسطنبول/مراكش واستنتاجاتها الوزارية حول حقوق المرأة؟

لم يسمع أكثر من ثلثي المشاركين (68%) عن العملية الوزارية. وأولئك الذين على علم بها ونسبتهم (32%) علموا بها بصورة رئيسية من خلال الإعلام (13%) ومن خلال منظمات حقوق المرأة (10%).

جميعهم مجتمعون	%
نعم	32%
نعم (عبر منظمات حقوق المرأة)	10%
نعم (عبر الإعلام)	13%
نعم (غير ذلك)	5%
من خلال أكثر وسيلة	2%
لا	68%

والنسبة المئوية للذين كانوا على معرفة بالعملية الوزارية زادت مع العمر (21%)، و(35%)، و(45%). وكان للعمالة أيضا أثر إيجابي على التوعية (37% مقابل 25% للعاطلين عن العمل)؛ وكان للإقامة في المناطق الحضرية أثر مشابه (35% مقابل 25% للريف). وأشار الإنتماء الديني الى أن المسلمين كانوا أكثر وعيا من المسيحيين (33% -- 20%).

العمر	29-18	49-30	50 وأكثر
نعم	21%	35%	45%
نعم (عبر منظمات حقوق المرأة)	5%	12%	15%
نعم (عبر الإعلام)	9%	14%	19%
	6%	6%	8%
من خلال أكثر وسيلة	1%	2%	4%
لا	79%	65%	55%

الوضع الاقتصادي	عاملون	عاطلون عن العمل
نعم	37%	25%
نعم (عبر منظمات حقوق المرأة)	12%	7%
نعم (عبر الإعلام)	17%	9%
نعم (غير ذلك)	6%	8%
من خلال أكثر وسيلة	2%	1%
لا	63%	75%

مكان الإقامة	القرية	المدينة
نعم	25%	35%
نعم (عبر منظمات حقوق	8%	11%
نعم (عبر الإعلام)	14%	14%
نعم (عبر صديق أو غير ذلك)	2%	8%
من خلال أكثر وسيلة	1%	2%
لا	75%	65%

الديانة	الإسلام	المسيحية
نعم	33%	20%
نعم (عبر منظمات حقوق المرأة)	10%	7%
نعم (عبر الإعلام)	14%	7%
نعم (عبر صديق أو غير ذلك)	7%	3%
من خلال أكثر من وسيلة	2%	3%
لا	67%	80%

السؤال 13: كيف تنظرون الى الإستنتاجات الوزارية؟

<u>إجراءات رئيسية من الإستنتاجات الوزارية</u>

1. **ضمان المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في كافة ميادين الحياة يشكل حقا أساسيا وعالميا** بالإضافة الى كونه شرط مسبق لا غنى عنه للتنمية الإجتماعية والإقتصادية

المستدامة والحكم الديمقراطي الرشيد.

2. **زيادة مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار السياسي على كافة المستويات،** وذلك يشمل مواقف التحول السياسي، من خلال ضمان حرية الحركة لهم، وتعزيز مشاركتهم في الإنتخابات والحكومة؛ وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في المجتمعات المحلية، وفي منظمات المجتمع المدني، وكذلك في الحياة الوطنية السياسية؛
3. **تعزيز وضع المواطنة للمرأة من خلال ضمان للمرأة حق الحماية المتساوية بموجب القانون،** وذلك يشمل حقوق متساوية للرجل من حيث الحصول على أو تغيير أو الإبقاء على الجنسية وإمكانية منح الجنسية للأطفال.
4. **النهوض بالتعليم كأداة للوقاية من كافة أشكال العنف ضد المرأة،** من خلال تقديم تدريب لكافة الأطراف الفاعلة المهتمة بمحاربة العنف، كالمسؤولين الحكوميين وموظفي الحكومة، وذلك يشمل الشرطة والسياسيين، والعاملين في المهن الطبية، والمعلمين، والأولاد والفتيات في المدرسة؛ من خلال إشراك وتعليم ودعم الرجال والأولاد لتحمل مسؤولية تصرفاتهم.
5. **التقليل من الفروقات بين النساء والفتيات في الريف والحضر،** من خلال ضمان الحصول على التعليم، والتدريب التقني والمهني، والتكنولوجيات الجديدة، والمساعدة المالية والقروض؛ من خلال النهوض بالريادة للمرأة في المناطق الريفية، بالإضافة الى إنشاء وتطوير رعاية الطفل والدعم الأسري والخدمات في المناطق الريفية البعيدة.
6. **تعزيز وصف متوازن وغير نمطي للمرأة والرجل في الإعلام وفي النظام التعليمي،** وتوعية المجتمع بشأن المساواة الجندرية من أجل تعزيز تمكين المرأة من خلال تنظيم حملات توعية وتثقيف.

النتائج

جميعهم مجتمعين	
كأداة مهمة للنهوض بحقوق المرأة	83%
كبيان حكومي آخر	9%
أنا لست مهتما جدا أو لا أعرف	8%
المجموع	100%

تولي الأغلبية الساحقة (83%) أهمية كبيرة للإستنتاجات الوزارية كأداة هامة للنهوض بحقوق المرأة. وأيدت هذا الرأي غالبا أكبر الفئات العمرية. ويشعر الشباب أنه ليس لديهم ارتباط بالعملية حيث أفاد (16%) منهم أنهم لا يشعرون بقلق كبير إزاء هذا الأمر، في حين أن (3%) فقط من أكبر الفئات العمرية تؤيد نفس الرأي. وتؤثر البطالة كذلك سلبيا على الإتجاهات إزاء الإستنتاجات (15% مقابل 5% للعاملين). وكان هناك إختلاف مشابه ولكن أقل وضوحا في المناطق الريفية (12%) مقارنة بالمدن (7%). والنسبة المئوية الإجمالية للمشاركين الذين موقفهم سلبي إزاء الإستنتاجات هي نسبة متدنية، الا أنه من المهم ملاحظة كيف أن العوامل الديموغرافية تؤثر على النتيجة.

العمر	29-18	49-30	وأكثر 50
كأداة مهمة للنهوض بحقوق المرأة	76%	83%	92%
كبيان حكومي آخر	8%	11%	6%
أنا لا أشعر بقلق كبير أو لا أعرف	16%	6%	3%
المجموع	100%	100%	100%

الوضع الإقتصادي	عاملون	عاطلون عن العمل
كأداة مهمة للنهوض بحقوق المرأة	85%	80%
كبيان حكومي آخر	9%	5%
أنا لست مهتما جدا أو لا أعرف	6%	15%
المجموع	100%	100%

مكان الإقامة	القرية	المدينة
كأداة مهمة للنهوض بحقوق المرأة	79%	84%
كبيان حكومي آخر	9%	9%
أنا لا أشعر بقلق كبير أو لا أعرف	12%	7%
المجموع	100%	100%

الديانة	الإسلام	المسيحية
كبيان حكومي آخر	9%	10%
كأداة مهمة للنهوض بحقوق المرأة	82%	87%
أنا لا أشعر بقلق كبير أو لا أعرف	9%	3%
المجموع	100%	100%

السؤال 14: من بين الإستنتاجات الرئيسية، ضع دائرة حول الإجراء الذي ينبغي التعامل معه بشكل مستعجل للغاية؟

وُصِفَ الإجراء الأول بأنه الأكثر إلحاحا من قبل 25% من المشاركين، يليه الإجراء الثاني والثالث والرابع (حوالي 20% على التوالي). ولم يُعْتَبَر الإجراء الخامس والسادس أنها يشكلان أولوية.

	جميعهم مجتمعون
الإجراء الأول	25%
الإجراء الثاني	19%
الإجراء الثالث	18%
الإجراء الرابع	19%
الإجراء الخامس	8%
الإجراء السادس	4%
أكثر من إجراء	7%
المجموع	100%

هناك اختلافات واضحة بالطريقة التي تولي فيها الفئات العمرية المختلفة الأولوية للإجراءات. وتولي الفئة العمرية الأصغر نفس الأهمية للإجراء الأول والرابع. ومن ناحية أخرى، تجد الفئة العمرية الأكبر أن الإجراء الأول هو أكثر أهمية بثلاث مرات من الإجراء الرابع.

يعتبر المشاركون العاملون أن الإجراء الأول، الذي يضمن **المشاركة المتساوية** يتمتع بأولى الأوليات، في حين أن المشاركين غير العاملين يعتبرون أن الإجراء الثالث الخاص **بتعزيز وضع جنسية المرأة** هو في مقدمة الأولويات.

ويرى سكان المناطق الريفية أن الإجراء الخامس، الخاص **بالتقليل من أوجه الإختلاف بين النساء والفتيات في الريف والحضر** يحظى بالأولوية على الإجراء الثالث المتعلق **بالجنسية**، في حين أن النتيجة هي العكس لسكان المناطق الحضرية.

وأخيرا المسيحيون خلافا للمسلمين، أعطوا الأهمية الكبرى للإجراء الثاني، الخاص **بزيادة مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرارات السياسية**، وأهمية أقل للإستنتاج الرابع، لاسيما **تعزيز التعليم كأداة للوقاية من كافة أشكال العنف ضة المرأة.**

العمر	29-18	49-30	وأكثر 50
الإجراء الأول	23%	24%	31%
الإجراء الثاني	15%	18%	27%
الإجراء الثالث	20%	17%	18%
الإجراء الرابع	23%	19%	11%
الإجراء الخامس	8%	8%	6%
الإجراء السادس	4%	5%	1%
أكثر من إجراء	6%	9%	7%

الوضع الإقتصادي	عاملون	عاطلون عن العمل
الإجراء الأول	28%	24%
الإجراء الثاني	21%	13%
الإجراء الثالث	12%	28%
الإجراء الرابع	19%	19%
الإجراء الخامس	8%	7%
الإجراء السادس	5%	1%
أكثر من إجراء	7%	8%

مكان الإقامة	القرية	المدينة
الإجراء الأول	24%	27%
الإجراء الثاني	25%	18%
الإجراء الثالث	9%	18%
الإجراء الرابع	20%	19%
الإجراء الخامس	14%	6%
الإجراء السادس	3%	4%
أكثر من إجراء	6%	8%

الديانة	الإسلام	المسيحية
الإجراء الأول	25%	23%
الإجراء الثاني	18%	30%
الإجراء الثالث	18%	27%
الإجراء الرابع	20%	7%
الإجراء الخامس	8%	0%
الإجراء السادس	3%	7%
أكثر من إجراء	8%	7%

السؤال 15: كيف ترون دور الأردن في العملية الإقليمية الوزارية؟

توفرت خيارات أربعة للمشاركين للإجابة عن كيف يرون دور الأردن في العملية الوزارية، وتم تقييم دور الأردن على أنه يتزايد ولكنه غير كافي حتى الآن. وكما أشارت أعلى فئتين ("غير كافي" و"يتزايد")، هناك فرق واضح في رأي المشاركين ومن الواضح أن هناك حاجة الى المزيد من المشاركة والى زيادة الإجراءات بالنيابة عن الحكومة. وقام خُمْس المشاركين تقريبا (18%) بتقييم دور الأردن بالدور المهم، وهذا بيان إيجابي.

خيارات الاجابة

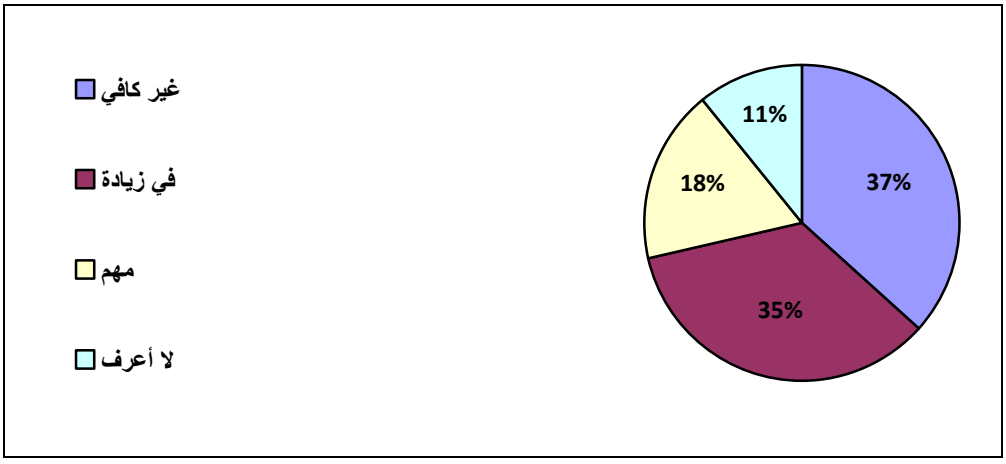

جميعهم مجتمعون	%
مهم	18%
غير كافي	36%

نحصل هنا على نتائج متشابهة بغض النظر عن فئة المشاركين.

العمر	29-18	49-30	وأكثر 50
مهم	18%	16%	20%
غير كافي	34%	38%	36%

الوضع الإقتصادي	عاملون	عاطلون عن العمل
مهم	18%	16%
غير كافي	36%	36%

مكان الإقامة	القرية	المدينة
مهم	17%	16%
غير كافي	42%	37%

الديانة	الإسلام	المسيحية
مهم	18%	20%
غير كافي	37%	27%

السؤال 16: بصورة مستقلة عن الإستنتاجات الوزارية، ما هما الإجراءان الأوليان اللذان يحتاج اليهما الأردن ومن الممكن اتخاذهما في مجال حقوق المرأة والمساواة الجندرية؟

طُلِبَ من المشاركين اقتراح إجرائَيْن ينبغي على الأردن التركيز عليهما. وتشير الأرقام في نهاية كل سطر الى عدد المرات التي تم فيها اقتراح إجراء معين.

1. زيادة الوعي حول المساواة الجندرية وحقوق المرأة. ومحاربة الصور النمطية، والأدوار التقليدية للنوع الإجتماعي، والمحظورات الثقافية. – 64
2. تغيير أو تعديل التشريعات بحيث يتم تعزيز المساواة بين المرأة والرجل وشملها في الدستور. - 53
3. المشاركة المتساوية ودور المرأة في كافة مجالات الحياة. -41
4. التعليم والتدريب الحساسان للنوع الإجتماعي، منذ بداية المراحل الدراسية. - 38
5. مشاركة المرأة في كافة الهيئات/الحياة السياسية. -37
6. زيادة الحرية، والعدالة الإجتماعية واحترام الحقوق الأساسية والمواطنة الكاملة. وحرية التعبير، والتعامل مع التمييز ضد المرأة. -31
7. زيادة مشاركة المرأة وإمكانية وصولها الى سوق العمل، والمعاملة المتساوية في مكان العمل. - 24
8. زيادة مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات، بما في ذلك على المستوى المحلي. -22
9. تنفيذ القوانين المتعلقة بحقوق المرأة والإتفاقيات الدولية – 15
10. استخدام التقاليد لتعزيز المساواة. -13
11. تقليل الفجوة بين المرأة في الريف والمرأة في المناطق الحضرية. -11
12. تمكين المرأة؛ وتشجيع قدرة المرأة الشخصية على اتخاذ القرارات ونشاطها الفاعل. -10
13. طرح الكوتا. -9
14. محاربة العنف ضد المرأة. -8
15. دعم المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المتعلقة بحقوق المرأة. -6

16. الفصل بين الدولة والدين. -5
17. إشراك الرجال في تعزيز المساواة الجندرية. -4
18. تمويل المشاريع المتناهية الصغر.-3
19. رفض الخصوصيات الثقافية والقبلية، ورفض النسبية الثقافية والعشائرية. -2

تعطى الأولوية الأولى لإجراء متعلق بزيادة الوعي والتثقيف بشأن المساواة الجندرية ومحاربة الصور النمطية (البند1، يعززه البند 4).

والإجراء الثاني مرتبط بتغيير الإطار القانوني (البند2، يعززه البند 15) من حيث احترام الحقوق الأساسية للمرأة، والمساواة الجندرية والمواطنة والحرية والعدالة الإجتماعية (البند 6).

والإجراء الثالث هو مشاركة ودور المرأة في كافة جوانب الحياة (البند 3 يعززه البندان 7 و8).

تتوافق هذه النتائج مع مفهوم الثقافة والتقاليد بكونها العقبات الرئيسية أمام حقوق المرأة وتؤكد على أن حقوق المرأة هي قضية تخص المجتمع برمته. وهي تؤكد أيضا على أن تحسين حقوق المرأة سيتطلب نهجا اجتماعيا وسياسيا شاملا يغطي كافة جوانب المجتمع الأردني من أجل تغيير العقليات التي شكلتها الاف السنين من التقاليد والمحظورات الثقافية، ومن أجل وضع الأطر القانونية التي من شأنها دعم المرأة في دفاعها عن حقوقها.

الإستنتاجات والتوصيات

"إذا إستسلم المجتمع لعاداته، وتقاليده وسياساته في إقصاء المرأة، ولم يتحداها، فسوف يقوم تلقائيا بتطبيع كل أنواع الإقصاء و"معاملة الآخر على أنه مختلف"، الأمر الذي سيترك المجتمع مجزأً وتائها في تحيزاته وتمييزه."

لطالما تطلعت النساء إلى تحقيق المساواة الجندرية، وهن يعملن على تمكين أنفسهن والقضاء على الفوارق بين الجنسين في جميع مجالات الحياة. وعلى الرغم من وجود بعض الإنجازات الإيجابية، إلا أن التمييز ضد المرأة لا يزال قائما ويُبقي النساء في جميع أنحاء العالم في وضعية التبعية. ويبقى التساهل المجتمعي إزاء هذا التمييز نمطا عالميا.

وفي السياق الحالي تتأثر معظم المجتمعات العربية بعمق بكل من المشاعر المحافظة والقومية والتي تشكل عقبات تحول دون النهوض بحقوق المرأة. فقوة الأصوات الدينية المحافظة، والتي تزايدت بشكل ملحوظ بعد سقوط الأنظمة الإستبدادية خلال الربيع العربي، هي واحدة من القوى العديدة العاملة على تهميش قضايا المرأة، والتي تمنع النساء من تحقيق المساواة الجندرية على الصعيد الإجتماعي والسياسي والإقتصادي. وللصراع المستمر في سوريا وفي العراق وفلسطين المحتلة أثر اجتماعي وسياسي سلبي على البلاد.

وتؤثر المخاوف الأمنية والتنمية الإقليمية على وضع حقوق المرأة والمساواة الجندرية. وأصبحت معالجة التحديات الإقليمية الصاعدة وإيجاد حل للأزمات الأخيرة أولوية رئيسية للدول، متسببة في كثير من الأحيان في تأجيل النظر في قضايا المرأة. ومع تركيز الدول بشكل أساسي على الأمن، فإن القضايا الملحة التي تحتاج إلى معالجة، مثل وضع المرأة وحقوقها، كثيرا ما يتم وضعها جانبا وتجاهلها. كما يساهم تدفق اللاجئين في زعزعة الإستقرار في المنطقة.

وفي هذا السياق من الإضطرابات السياسية، يبذل الأردن جهدا هائلا لتحمل المسؤولية، والمساعدة على تخفيف الكثير من التوتر والإضطراب في البلدان المجاورة مع الحفاظ على أمنه وإستقراره. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأردن يوفر اللجوء إلى عدد هائل من اللاجئين، حيث أتى في المرتبة الثالثة في إيواء أكبر تجمع للاجئين في العالم مقارنة مع عدد سكانه. وقد شكلت أزمة اللاجئين عقبات وتحديات إضافية أمام تمكين المرأة والمساواة الجندرية.

وحتى وإن أظهرت نتائج الدراسة أن حقوق المرأة في الأردن قد تحسنت خلال السنوات العشرة الماضية، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للتغلب على العقبات العديدة التي تواجه المساواة الجندرية.

ويُنظر إلى التقاليد والثقافة على أنها العقبات الرئيسية أمام حقوق المرأة والمصادر الرئيسية لعدم المساواة، والتفريق بين الدين والثقافة والتقاليد واضح. وغالبا ما يعزى التمييز إلى تشويه أو إساءة إستخدام الفكر الديني. ويُظْهِر المستوى العالي من التسامح الإجتماعي الذي تم التعبير عنه تجاه التمييز

ضد المرأة أن المساواة الجندرية لا يُنْظَر إليها، بما في ذلك من قبل النساء أنفسهن، على أنها أحد القيم التي ينبغي التمسك بها دون قيد أو شرط.

وعلاوة على ذلك، فإن التقاليد والثقافة وإستيعاب التمييز مرتبطين بقانون الأحوال الشخصية الذي يديم إطارا قانونيا لعدم المساواة بين المرأة والرجل. والفجوة بين القوانين الوطنية والإتفاقيات الدولية لحقوق المرأة، وبين القوانين القائمة وتنفيذها لا تزال قائمة.

وتُعْتَبر العملية الوزارية الأورومتوسطية التي تشارك فيها الحكومة الأردنية أداة سياسية مهمة جدا للنهوض بحقوق المرأة وتحسينها. إلا أن الإستنتاجات الوزارية تبقى معروفة بشكل غير كافي.

ونعت التمييز ضد المرأة على أنه في الدرجة الأولى مسألة إجتماعية وليس بمسألة خاصة هو وسيلة للمطالبة بأن تتم مجابهته في جميع مجالات المجتمع، من صناع القرار إلى المواطنين، من خلال تنفيذ التدابير المتوخاة في الإستنتاجات الوزارية.

والفجوة بين النصوص والواقع تدعو إلى إنشاء هيئة مكلفة برصد وتقييم إمتثال السياسات الوطنية بهذه الإستنتاجات ووضع التوصيات للعمل. هذا من شأنه ضمان التنفيذ العملي للإستنتاجات من أجل دعم الإلتزام السياسي وإتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة هذه التحديات على مستوى صنع السياسات. أما على المستوى الإقليمي، فإن هذه الهيئة سوف تشمل خبراء من المنطقة الأورومتوسطية الذين سيتابعون التنفيذ من قبل الدول الموقعة.

استنادا إلى تحليل الردود على الإستبيان والمقابلات المتعمقة، فإن النتائج تؤكد ما يلي:

- اهمية إبطال وتعديل القوانين التمييزية
- الحاجة إلى إدماج المساواة الجندرية على المستوى الوزاري عبر إنشاء آلية تنفيذية. ومثل هذه الآلية سوف تضمن ألا تكون الإستنتاجات الوزارية الأورومتوسطية غاية للعملية، بل وسيلة وأداة لتعزيز عملية صنع السياسات حول المساواة الجندرية والحفاظ على نهج شامل لتمكين المرأة.
- الطلب العام باتخاذ تدابير أقوى من قبل الحكومة من أجل ضمان ما يلي:
  - التوعية و التعليم الحساس للنوع الإجتماعي للنساء والرجال
  - تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة ودورها في جميع مناحي الحياة العامة

برز كلا هذين الأمرين على أنهما أولوية أولى، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمنع العنف والتمييز ومكافحة التابوهات و الصور النمطية المبنية على اساس النوع الاجتماعي.

- ضرورة تصميم برامج والعمل نحو تحقيق بيئة صديقة للمساواة الجندرية تعزز وتطور القيادات النسائية وتشجع النساء على الإستثمار في جميع مجالات الحياة العامة من أجل ضمان المشاركة الفعالة في مجالات صنع القرار، بما في ذلك الحياة السياسية.

- أهمية الحوار بين صانعي القرار، وقادة الرأي والمجتمع المدني، تجاه مجتمع يكون فيه للنساء والرجال قيمة متساوية من أجل فتح الطريق نحو تغيير التمييز ضد المرأة في التشريعات وضمان حقوق متساوية للمرأة، ولصالح وصول المرأة إلى المواطنة الكاملة.

- الدور المهم لزيادة الوعي حول الإستنتاجات الوزارية بإعتبارها مكسبا كبيرا لحقوق المرأة ليس فقط في الأردن بل في المنطقة بأكملها.

وتُظْهِرُ النتائج أن الحكومة الأردنية تسير على الطريق الصحيح نحو مجتمع مبني على المساواة الجندرية ولكن بوتيرة بطيئة. وهناك أمل كبير معقود على أن تقوم الحكومة الأردنية بإثبات أن النهوض بالمرأة كمواطنة كاملة هو مسألة ذات أولوية سياسية عليا، وأن ترسل إشارات واضحة على أن الأردن يمكنه المحافظة على دوره القيادي في العملية الوزارية الأورومتوسطية.

الملحقات

الملحق 1: الاستنتاجات الوزارية لباريس

الاتحاد من أجل المتوسط

المؤتمر الوزاري الثالث حول تعزيز دور المرأة في المجتمع

باريس – 12 سبتمبر 2013

1. إجتمع وزراء الاتحاد من أجل المتوسط، في هذا المؤتمر المنعقد حول دور المرأة في المجتمع الأورو متوسطي في باريس يوم 12 أيلول 2013 تحت رعاية الرئاسة المشتركة لمعالي السيدة كاثرين أشتون، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي ونائب رئيس الاتحاد الاوروبي، ومعالي السيدة ريم أبو حسان وزير التنمية الإجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية ، ومعالي السيدة نجاة بلقاسم ، وزير حقوق المرأة والمتحدثة باسم حكومة جمهورية فرنسا بصفتها البلد المضيف؛ حيث تم الاجماع على ان:-

2. يدعموا التغيرات التاريخية الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعازمون على التعاون من أجل اتخاذ خطوات ملموسة تواكب هذه التغيرات؛

3. يسلطوا الضوء على الدور المهم الذي تقوم به المرأة في ظل هذه التغييرات وفي عمليات التحول السياسي الجارية في دول جنوب المتوسط؛

4. يدركوا الفرص التي تتيحها هذه التغييرات لبناء مجتمعات أكثر استقرارا وازدهارا وتكاملا، ويؤكدون على ضمان تعزيز دور المرأة ودعم وحماية مشاركتها الكاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية والثقافية في شتى مناحي الحياة؛

5. يضعوا في اعتبارهم أن الإصلاحات التي تم تدشينها في العديد من البلدان توفر فرصا لتعزيز تمتع النساء والفتيات الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة لهن، ولكن ذلك لم يتم تنفيذه على أرض الواقع إلى الدرجة التي تحقق التحسن المتوقع في حالة المساواة الجندرية؛

6. يدركوا ايضا الحاجة إلى ايلاء العناية لمساهمة المرأة في الاقتصاد، والنظر إلى الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة وتباطوء الاقتصاد العالمي وتأثير ذلك على حياة المرأة وحالة المساواة الجندرية، والحاجة إلى تبني هذه المفاهيم والتصورات الجندرية وضمان مشاركة المرأة في عمليات التعافي من هذه الأزمات؛

7. يعترفوا بإسهام المرأة الكبير في الاقتصاد والقوة الرئيسة التي تمثلها في احداث التغيير والتطور في جميع قطاعات المجتمع؛ وضمن هذا السياق، يعلقون أهمية كبيرة على احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، بما في ذلك الحق في التنمية؛

8. يؤكدون على حقوق النساء ذوات الإعاقة وضرورة تمكينهن في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تصميم وتعديل وتعزيز السياسات، وخصوصا تلك المتعلقة بحقوقهن في التعليم والصحة والعمل، وكذلك منع ومكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضدهن؛

9. يدينوا بشدة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وانتهاك حقوقهن في حالات النزاع المسلح والاحتلال الأجنبي، وجميع أنواع الإرهاب وحالاته في مرحلة ما بعد الصراع، وبما فيها انتهاك حقهن في حرية التنقل والحياة الآمنة والكريمة، وحقهن في حرية اختيار محل إقامتهنَّ دون أي طرد بتدخلات القوة المسلحة، وبذل كل الجهود لوضع حد لهذه الحالات؛

10. يدركوا أن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي يؤثر على الضحايا والناجين والأسر والجماعات والمجتمعات، ويدعون إلى اتخاذ تدابير فعالة للمساءلة والردع وكذلك تطبيق سبل إنصاف فعالة؛ ويشيرون في هذا السياق، إلى قرارات مجلس الأمن ، بما فيها القرارين رقم 1325 (2000) ورقم 2106 (2013)؛ وقرارات هيئة الامم ذات الصلة؛

11. يؤكدوا مجدداً على نتائج وتوصيات المؤتمرين الأورومتوسطيين السابقين بشأن تعزيز دور المرأة في المجتمع، واللذان انعقدا في اسطنبول عام 2006، ومراكش عام 2009، بما في ذلك إطار اسطنبول للعمل المشترك (2006-2011)؛

12. يؤكدوا من جديد على الالتزامات والتعهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، والمنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي وقعت عليها الدول، بما فيها تلك الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وإعلان بكين ومنهاج العمل الخاص به، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج عمليات مراجعته، بالإضافة الى إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، ويأخذون بعين الاعتبار إطار ما بعد العام 2015 للتعاون الدولي، والذي ينبغي أن يتم التعامل معه على أنه القاعدة الاساسية عند البحث عن حلول للتحديات الإقليمية الأورومتوسطية؛ كما يستذكرون التوصيات المتفق عليها بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والمتمخضة عن الدورة 57 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة؛

13. يعاودوا التأكيد على أهمية تعزيز المساواة، بحكم القانون وبحكم الواقع، بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

14. يعربوا عن دعمهم لكافة المستويات الحكومية وجهود الأفراد والجماعات واطياف المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، بما في ذلك دعمهم للجهات

ذات العلاقة كمنظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان، وشبكات النساء والرجال العاملين في مجال تعزيز المساواة الجندرية وتمكين المرأة؛

15. وبناء عليه يجدد الوزراء التزاماتهم السابقة والتي ينبغي تنفيذها في مختلف أنحاء المنطقة الأورومتوسطية وبما ينسجم مع الالتزامات والتعهدات الدولية التي صادقت دولها عليهم وذلك في المجالات التالية ذات الأولوية:

أولاً: الحقوق المتساوية للمرأة والرجل في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية

يدرك الوزراء أن المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في كافة مناحي الحياة تعتبر حقا أساسيا وشاملا، فضلا عن كونها شرط مسبق لا غنى عنه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والحكم الديمقراطي الرشيد، وأن المشاركة وسيلة فعالة لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والتعليمية في المنطقة الاورومتوسطية. ومن أجل تعزيزالمشاركة المتساوية للمرأة في عملية صنع القرار السياسي على المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذلك في شغل المناصب في كيانات القطاع الخاص، يوافق السيدات والسادة الوزراء على:

أ) زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي على جميع المستويات بما فيها حالات التحول السياسي، وذلك عن طريق ضمان حرية حركة المرأة، وتعزيز مشاركتها في الانتخابات وفي الحكومة؛ وتشجيع مشاركتها النشطة في المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك في الحياة السياسية المحلية. وذلك من خلال سياسات موجهة وتزويد المرأة بالأدوات المناسبة بما فيها النماذج الفضلى والتدريب والتوجيه؛ وكذلك عبر معالجة القضايا والاهتمامات بالعملية السياسية ، وكذلك إنشاء تجمعات برلمانية مختلطة لشؤون المرأة؛

ب) ضمان مشاركة المرأة في إعادة الإعمار وبناء السلام وفي تصميم السياسات في مرحلة ما بعد الصراعات وجملة أمور أخرى ذات صلة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن خلال وضع مقاعد فعلية لممثلي المرأة بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في صنع القرار؛

ت) زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرارات الاقتصادية من خلال تعزيز تمثيل المرأة في هياكل حوكمة المؤسسات وكذلك في النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل؛ ومن خلال استغلال موارد القطاعين العام والخاص لدعم المساواة الجندرية وتمكين المرأة من شغل المناصب القيادية؛

ث) ضمان المساواة الجندرية في التشغيل عن طريق منح فرص متساوية في الحصول على الوظائف، والمساواة في الأجور والحماية الاجتماعية؛ وتعزيز بيئة عمل صحية آمنة وخالية من التحرش؛ ومن خلال ضمان النقل الآمن من وإلى العمل، ومكافحة العمل الجزئي غير الطوعي ، وكذلك توفير ظروف تساعد على التوفيق بين الحياة الأسرية وحياة العمل، بما في ذلك منح إجازة

الأمومة والأبوة مدفوعة الأجر. وتوفير سبل حماية الحوامل والامهات في اماكن العمل، والتقسيم العادل للمهام المنزلية ورعاية الأطفال وبقية المعولين ما بين الرجل والمرأة،

ج) تحسين ظروف عمل المرأة في القطاع الخاص من خلال معالجة عدم التوافق بين المهارات التي تدرس في المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل؛ وضمان المساواة في الحصول على تعليم ذي نوعية جيدة، ومن خلال تشجيع تعليم وتدريب المرأة في الجامعات العلمية والتقنية والمؤسسات التعليمية المشابهة. وتقديم برامج التعلم مدى الحياة للمرأة، وتشجيع شركات القطاع الخاص على توفير برامج تدريبية للمرأة المنخرطة في الدراسات العليا؛ وعن طريق تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات على الاستثمار في البرامج وبناء الكفاءات للمؤسسات المملوكة من قبل المرأة وفي فرص التطور الوظيفي للنساء والفتيات، وعن طريق دعم توظيف النساء والفتيات والابقاء عليهن في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال معايير شفافة؛

ح) تعزيز روح المبادرة عند المرأة وتمكينها من التوظيف الذاتي والمستقل اقتصادياً من خلال اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية التي تتيح للمرأة الفرصة الكاملة والمتساوية للتحكم بالموارد الاقتصادية ، وخاصة في امتلاك الأراضي والعقارات، بما في ذلك حقها في الميراث والاستفادة من الائتمان المصرفي والقروض والمعلومات، والموارد الطبيعية والمعرفة بالتكنولوجيا؛ وكذلك من خلال تشجيع المؤسسات المالية على تطبيق منظور النوع الاجتماعي عند طرح منتجاتها وخدماتها وتقديم خدمات التمويل متناهي الصغر للنساء؛

خ) تقليص الفوارق ما بين النساء والفتيات في الريف والحضروذلك بضمان فرص حصول المرأة في المناطق الريفية على التعليم والتدريب الفني والمهني، والتقنيات الحديثة، والمساعدة المالية والقروض، وتعزيز روح الريادة لديها ، وكذلك بتوفير وتطوير رعاية الأطفال ودعم الأسر وتوفير الخدمات في المناطق الريفية النائية؛

د) تضمين المساواة الجندرية وتمكين المرأة في إطار عمل ما بعد عام 2015 لأهداف التنمية المستدامة باعتبارها قضية محورية ، وتحليل وتنفيذ الدروس المستفادة من الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع الإشارة بشكل خاص إلى منظورات المساواة الجندرية وتمكين المرأة باعتبارها العنصر الاساسي في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

ذ) تعزيز مواطنة المرأة من خلال منحها الحق المساوي لحقوق الرجل في الحماية بموجب القانون، بما في ذلك حقوق اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها وإمكانية نقل الجنسية للأطفال.

ثانيا: مكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات

بالإشارة إلى إعلان برشلونة وإطار عمل اسطنبول، والتوصيات المتفق عليها في الجلسة 57 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (CSW)، يدين الوزراء بشدة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ويقرون بأن العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي ينتهك ويحد من تمتع المرأة تمتعا كاملا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز

ضد المرأة (CEDAW)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنص على تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، والقرار الذي يهدف إلى مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف ضد المرأة، وكذلك توصيات الدورة 57 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، جميعها توفر مجموعة شاملة من التدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات ومنع حدوثها. وفي هذا السياق يوافق الوزراء على ما يلي:

أ) التعامل بفعالية أكبر مع منع ومكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات بما في ذلك العنف المنزلي والتحرش الجنسي والبلطجة في الأماكن العامة والتي قد يجري استخدامها لترهيب النساء والفتيات عندما يمارسن حقوقهن كبشر او حرياتهن الأساسية، ولا سيما حرية الرأي والتعبير، وذلك عن طريق اعتماد استراتيجيات متماسكة ومنسقة لمنع ومكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وتوفير الآليات المناسبة للحماية منها والتحقيق فيها ومقاضاة ومعاقبة الجناة، وصولا الى عدم الإفلات من العقاب؛ وذلك عن طريق ضمان حق المرأة في الحماية المتساوية بموجب القانون، والحصول على المشورة القانونية والعدالة، وحقها في تلقي الرعاية الصحية الكافية (بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية)، وحقوقها الإنجابية، وبما ينسجم مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإطار عمل بكين ونتائج وتوصيات مراجعتها؛

ب) تشجيع التعليم باعتباره وسيلة وقاية من جميع أشكال العنف ضد المرأة من خلال إقامة دورات تدريبية لجميع الجهات المعنية بمكافحة العنف، مثل الموظفين العموميين وموظفي الخدمة المدنية، بما فيهم القضاة والشرطة والسياسيين والعاملين في المهن الطبية، والمعلمين، والفتيان والفتيات في المدارس، ومن خلال إشراك الرجال والفتيان وتوعيتهم بضرورة تحمل مسؤولية سلوكهم، وكذلك من خلال ايجاد مناخ تعليمي يشجع على المساواة والاحترام المتبادل داخل المدارس، وإدراك وتناول الدور المهم الذي يمكن ان يلعبه الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في التحريض وكذلك كأداة للتغييرالإجتماعي في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات؛

ت) تعليم المتدربين في الهيئات القضائية والمرشحين لمناصب القضاء ووكلاء النائب العام في مجال "معاملة النساء الضحايا في إجراءات المحكمة" من أجل تحسين الحماية القضائية لحقوق النساء ضحايا العنف، وتنفيذ برامج الشراكة بين المؤسسات من اجل الوقاية وتوعية المواطنين بالإبلاغ عن العنف ضد المرأة؛

ث) منع ومكافحة جميع أشكال العنف الجنسي والعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك القضاء على العنف المنزلي والاتجار بالبشر والممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، فضلا عن "جرائم الشرف"، وكذلك الزواج في سن مبكرة و / أو الزواج القسري، وذلك من خلال زيادة الوعي بين النساء والرجال والفتيان والفتيات؛ ورفع الحد الأدنى لسن الزواج بما ينسجم مع التزامات معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ ومن خلال مراجعة وتفعيل وتنفيذ القوانين والتعليمات المرتبطة بهذه القضايا بشكل صارم، وعن طريق حشد الدعم الاجتماعي من أجل إنفاذ هذه القوانين للقضاء على هذه الممارسات الى جانب فرض عقوبات على مرتكبيها؛

ج) ايجاد إطار للتعامل مع ضحايا العنف من النساء والناجيات منه وتوفير خدمات الدعم المناسبة والملاجئ المجهزة، والمشورة المتخصصة، ورعاية الأطفال وإعادة التأهيل؛ وإنشاء خطوط المساعدة الهاتفية للنساء والفتيات من ضحايا العنف، بالاضافة الى اتخاذ التدابير التشريعية الضرورية لمنع تنفيذ الحلول البديلة القسرية، بما فيها الوساطة والتسوية الإجبارية المرتبطة بجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛ وذلك من خلال تدريب الاخصائيين الطبيين والاجتماعيين، وموظفي الأمن، والشرطة، والمحامين والسلطات القضائية وتثقيفهم بالمخاطر الاجتماعية والنفسية والجسدية والقانونية الناتجة عن العنف؛

ح) تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات الشبابية والنسائية والمدافعين عن حقوق المرأة، وكذلك دور السلطات المحلية والمجتمعات، في إطار الجهود المبذولة للقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات؛

خ) ادراك وجود علاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والقضاء على العنف، وتطوير ريادة الأعمال كأداة للنساء للحصول على الاستقلال الاقتصادي وإعادة التأهيل لحياة خالية من العنف، وتمكين المرأة من خلال تعزيز ثقتها بنفسها، ودمجها في شبكات إجتماعية، وجعل صوتها أقوى في المطالبة بحقوقها والدفاع عنها.

ثالثاً: تبني التغيير في المواقف والسلوكيات بهدف تحقيق المساواة الجندرية ليس فيما يتعلق بالحقوق فحسب ولكن على أرض الواقع أيضاً

اتفق الوزراء على أن مكافحة القوالب النمطية فيما يتعلق بالرجل والمرأة، وتغيير المعايير والمواقف الاجتماعية هي المكونات الرئيسة لضمان تعزيز دور المرأة الفعال في المجتمع ولتكون على قدم المساواة مع الرجل. وفي هذا الصدد، يوافق السيدات والسادة الوزراء على ما يلي:

أ) تعزيز وترسيخ النظرة المتوازنة وغير النمطية للمرأة والرجل في وسائل الإعلام والنظام التعليمي، وزيادة وعي المجتمع بشأن قضايا المساواة الجندرية بغرض تمكين المرأة من خلال تنظيم حملات توعوية وتعليمية فضلا عن عقد دورات تدريبية في المدارس لا تستهدف النساء والفتيات فحسب، ولكن أيضا الرجال والفتيان، وكذلك تثقيف أصحاب العمل والموظفين في القطاعين العام والخاص، لتبني التوجهات والسلوكيات البناءة ولضمان إحداث تغيير في السلوك المؤسسي فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرياتها الأساسية؛

ب) صياغة وتنفيذ سياسات وطنية تشجع على أدوار متوازنة وغير نمطية للنساء والفتيات في المجتمع ومكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للنساء والفتيات؛

ت) تعزيز شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص، وأرباب العمل، والنقابات التجارية والجمعيات المهنية، بالاضافة الى منظمات المجتمع المدني، والجمعيات النسائية، والشباب والفتيات في جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية للدخول في حوار يهدف إلى تحسين أوضاع المرأة؛

******

يوافق السيدات والسادة وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على إنشاء آلية متابعة فعالة كمنتدى أورومتوسطي حول تعزيز دور المرأة في المجتمع لضمان حوار فعال حول السياسات والتشريعات المتعلقة بالمرأة وتنفيذها. ويكلف السيدات والسادة الوزراء كبار المسؤولين / الخبراء بالاجتماع مرة واحدة على الأقل في العام لاستعراض التقدم المحرز في ترجمة الالتزامات المذكورة أعلاه إلى قوانين وتنفيذ التدابير الواردة في هذه التوصيات، وتقديم تقرير إلى كبار مسؤولي الاتحاد من أجل المتوسط. وسيعقد كبار المسؤولين / الخبراء اجتماعات لاستعراض التقدم المحرز حول تعزيز دور المرأة في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج المشاورات مع المجتمع المدني.

ومن أجل تنفيذ التدابير المتفق عليها في إطار المواضيع ذات الأولوية، والتعاون حول تعزيز دور المرأة في المجتمع ونقله الى المستوى الاجرائي، سيقوم الوزراء وفقا لسياسات بلدانهم، بدعم تطوير المشاريع في هذا المجال من قبل الجهات المعنية ذات العلاقة، بما فيها منظمات المجتمع المدني، خاصة في تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية وتحسين البيئة المواتية لتنفيذ مثل هذه المشاريع، ومن خلال توافر التمويل المناسب. وهم يرحبون بالمشاريع المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة الجندرية والتي قام الاتحاد من أجل المتوسط بعرضها ، وكما وردت في تقريرالانجاز لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط، ويحثون الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية على تقديم مشروعات ملموسة للاتحاد من أجل المتوسط من خلال كبار مسؤولي الاتحاد من أجل المتوسط، كما انهم يشجعون أمانة الاتحاد من أجل المتوسط على ايجاد مصادر التمويل اللازم لهذه المشاريع وتسهيل الحصول عليها.

ويتفق السيدات والسادة الوزراء على عقد المؤتمر الوزاري المقبل حول تعزيز دور المرأة في المجتمع في 2016، ليكون بمثابة فرصة لاستعراض وتقييم ما أحرز من تقدم.

ويعرب السيدات والسادة الوزراء عن امتنانهم لجمهورية فرنسا لاستضافتها هذا المؤتمر ولما بذلته من جهود لضمان نجاحه.

الملحق 2: قائمة الشخصيات التي تم مقابلتها

قائمة الممثلين وذوي الاختصاص الذين شاركوا بالمقابلات المعمقة

- **الوزراء وممثلي/ات الوزارات**

معالي الدكتور خالد كلالدة	وزير الشؤون السياسية والبرلمانية
معالي الدكتور محمد ذنيبات	وزير التربية والتعليم
معالي الدكتور وليد المعاني	وزير سابق لوزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي
السيدة منى الرفوع	رئيسة قسم الجندرة في مديرية السياسات والتطوير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية
المهندسة غيداء العميش	رئيسة الجودة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
السيدة حنان السيوف	مديرة الاعلام في وزارة الثقافة

- **الأعيان والبرلمانين/ات**

سعادة السيدة امنة الزعبي	عين
سعادة السيدة هيفاء النجار	عين
سعادة السيد موسى معايطة	عين
سعادة السيد وجية العزايزة	عين
سعادة السيدة وجدان الساكت	عين
سعادة المهندس عدنان السواعير	نائب
سعادة الدكتور مصطفى حمارنة	نائب
سعادة الدكتورة رولا الحروب	نائبة
سعادة الاستاذة وفاء بني مصطفى	نائبة

- **سفارة جمهورية فرنسا في الاردن**

سعادة السيدة كارولين دوماس	سفيرة فرنسا

- **بعثة الاتحاد الاوروبي لدى المملكة الاردنية الهاشمية**

سعادة السيدة جوانا رونيكا	سفيرة الاتحاد الاوروبي

- **المحافظون ورؤساء البلديات**

عطوفة السيد عبد الكريم الرواجفة	محافظ الكرك
عطوفة الاستاذ عادل الروسان	محافظ الزرقاء
عطوفة السيد قاسم مهيدات	محافظ المفرق
معالي السيد عقل بلتاجي	أمين عمان ووزير سابق لوزارة السياحة
عطوفة المهندس خالد الخليفات	رئيس بلدية الطفيلة
عطوفة السيد ثيبان الرواحلة	رئيس بلدية مادبا

- **أمناء/أمينات عامين للاحزاب السياسية**

سعادة السيدة عبلة ابو علبة	الامينة العامة لحزب الشعب الديمقراطي الاردني
سعادة الاستاذ مدالله الطراونة	الامين العام لحزب الوسط الاسلامي
سعادة السيد طلال الماضي	الامين العام لحزب الجبهة الاردنية الموحدة

- **رئيسات المؤسسات**

الدكتورة سلمى النمس	الأمينة العامة للجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة
الدكتورة عبير دبابنة	رئيسة القسم الأكاديمي في مركز دراسات المرأة بالجامعة الأردني

- **قادة/قائدات واعضاء/عضوات منظمات حقوق الانسان وحقوق المرأة وأكاديميون/ات وإعلاميون/ات**

معالي الاستاذة اسماء خضر	وزيرة سابقة لوزارة الثقافة ومستشارة قانونية لمعهد تضامن النساء
السيدة عروب صبح	إعلامية

الاستاذة أيفا ابوحلاوة	المديرة التنفيذية لمركز مجموعة قانون لحقوق الانسان (ميزان)
الاستاذة هديل عبد العزيز عبابنة	المديرة التنفيذية لمركز عدل للمساعدة القانونية
السيدة ليلى نفاع	مديرة مشاريع جمعية النساء العربيات
السيدة ماجدة عاشور	إعلامية
السيدة نيرمين مراد	مديرة برنامج تكامل – النوع الاجتماعي للوكالة الامريكية للتنمية
معالي الدكتور صلاح الدين البشير	وزير سابق لوزارة الصناعة والتجارة ووزارة العدل ووزارة الخارجية وشريك رئيسي في مركز الاعمال التجارية الدولية القانونية إيبلاو- ورئيس مجلس إدارة مركز العدل للمساعدة القانونية
السيدة سمر دودين	المديرة الاقليمية للمؤسسة العربية للتنمية المستدامة- رواد
السيدة سمر حدادين	إعلامية

الملحق 3: إستبيان

أثر إستنتاجات المؤتمر الوزاري الاورومتوسطي الثالث حول "تعزيز دور المرأة في المجتمع"

مقدمة:

تقوم المبادرة النسوية الأورمتوسطية (IFE-EFI) بإجراء دراسة في إطار برنامج وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (MOPPA) بعنوان "دعم الحكم الديمقراطي في الأردن."

الهدف من هذه الدراسة هو تقييم المعرفة، والإدراك والتأثير في الأردن لإستنتاجات المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الثالث حول "تعزيز دور المرأة في المجتمع" والذي عقد في باريس عام 2013.

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية من خلال وضع دائرة أمام إجابتك:

1. العمر:

1. 18 - 29
2. 30 - 39
3. 40 - 49
4. 50 - 59
5. أكثر من 59

2. الوضع الإقتصادي

1. أعمل في وظيفة (يرجى التحديد)
2. ربة بيت (أو بلا مهنة)

3. الوضع العائلي:

1. عزباء/أعزب
2. متزوجة/متزوج
3. مطلقة/مطلق أو منفصلة/منفصل
4. أرملة/ أرمل

4. مكان الإقامة

1. قرية
2. مدينة / الضواحي
3. مخيم لاجئين
4. غير ذلك

5. **الجنسية:**
   1. أردنية
   2. فلسطينية
   3. غير ذلك (يرجى التحديد)

6. **الديانة:**
   1. مسلمة/مسلم
   2. مسيحية/مسيحي
   3. غير ذلك

7. **كيف تصنفين/تصنف حقوق المرأة والمساواة الجندرية في الأردن؟**
   1. كقضية إجتماعية في المقام الأول
   2. كقضية سياسية في المقام الأول
   3. كقضية خاصة في المقام الأول

8. **هل تعتقدين/تعتقد أنه قد حدث تغيير في حقوق المرأة في السنوات ال 10 الأخيرة؟**
   1. نعم
   2. لا
   3. لا أعرف

9. **في حال كانت الإجابة بنعم، ما هو تقديرك لهذه التغييرات؟**
   1. هناك تحسن
   2. هناك تراجع
   3. هناك ركود

10. برأيك ما هي المعيقات الرئيسية أمام تحقيق المساواة الجندرية في الأردن؟
(على مقياس من 1 إلى 5 حيث 1 هي الأقل أهمية و 5 هي الأكثر أهمية)

المعيقات التي تواجه حقوق المرأة	الأهمية				
	1 غير هامة	2 قليلة الأهمية	3 معتدلة	4 مهمة جداً	5 أقصى درجات الأهمية
الثقافة					
التقاليد					
الديانات					
القوانين والسياسات					
السياق الإقليمي					
غير ذلك					

11. هناك حالات يكون فيها التمييز القائم على النوع الإجتماعي مبرراً
1. اعارض بشدة
2. اعارض
3. أوافق
4. أوافق بشدة
5. لا أعرف

12. هل سمعتِ عن عملية إسطنبول/مراكش الأورومتوسطي و الإستنتاجات الوزارية الخاصة بحقوق المرأة التي تمخضت عنه؟
1. نعم
2. لا

إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف كان ذلك؟
1. من خلال منظمة لحقوق المرأة
2. عن طريق الأصدقاء
3. من خلال الإعلام
4. غيرها (يرجى التحديد)

يرجى إلقاء نظرة على التدابير أدناه:

أ) أن المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في كافة مناحي الحياة تعتبر حقا أساسيا وشاملا، فضلا عن كونها شرط مسبق لا غنى عنه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والحكم الديمقراطي الرشيد

ب) زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي على جميع المستويات بما فيها حالات التحول السياسي، وذلك عن طريق ضمان حرية حركة المرأة، وتعزيز مشاركتها في الانتخابات وفي الحكومة؛ وتعزيز مشاركتها الفاعلة في المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك في الحياة السياسية المحلية؛

ج) تعزيز وضع مواطنة المرأة من خلال منحها الحق في الحماية المساوية بموجب القانون، بما في ذلك حق مساوي للرجل في إكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها وإمكانية نقل الجنسية للأطفال.

د) ترويج للتعليم كأداة للوقاية من جميع أشكال العنف ضد المرأة من خلال تدريب جميع الجهات المعنية بمحاربة العنف، مثل المسؤولين والموظفين الحكوميين، بما في ذلك القضاة، والشرطة، والسياسيين والعاملين في المهن الطبية، والمعلمين، والأولاد والبنات في المدارس؛ ومن خلال إشراك، وتثقيف ودعم الرجال والأولاد على تحمل مسؤولية سلوكهم؛

ه) تقليص الفوارق ما بين النساء والفتيات في الريف والحضر وذلك من خلال ضمان وصولهن إلى التعليم، والتدريب الفني والمهني، والتقنيات الحديثة، والمساعدة المالية والإئتمان؛ وكذلك من خلال تعزيز روح الريادة لدى المرأة في المناطق الريفية، فضلاً عن إنشاء وتطوير مراكز لرعاية الأطفال ودعم الأسر وتوفير الخدمات لهم في المناطق الريفية النائية؛

و) تعزيز نظرة متوازنة وغير نمطية للمرأة والرجل في وسائل الإعلام والنظام التعليمي، وزيادة وعي المجتمع بشأن قضايا المساواة الجندرية بهدف تعزيز تمكين المرأة من خلال تنظيم حملات توعوية وتثقيفية.

13. ما هي نظرتك لها؟

1. كبيان حكومي آخر
2. كأداة مهمة لتعزيز حقوق المرأة
3. لست مهتمة كثيراً
4. لا أعرف

14. من ضمن الإستنتاجات الرئيسية الواردة أعلاه، ضعي/ضع دائرة واحدة حول الاولوية الماسة لتناولها؟

أ)
ب)
ج)
د)
هـ)
و)

15. كيف تنظرين/تنظر إلى دور الأردن في هذه العملية الوزارية الإقليمية

1. غير كافي
2. في تزايد
3. مهم
4. لا أعرف

16. بشكل منفصل عن التدابير أعلاه، برأيك ماهما الإجراءان اللذان يحتاج الأردن اليهما ومن الممكن إتخاذهما في مجال حقوق المرأة و المساواة الجندرية؟

أ)

ب)